جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية
mfaalobaidy@gmail.com

التنمية المستدامة في ماليزيا: السياسات التنموية والإنجازات المتحققة

Sustainable Development in Malaysia: Development Policies and Realized Achievements

محمد فوزي علي
Mohammed Fawzi Ali

المستخلص:

تحتل التنمية المستدامة مكانة بارزة ضمن السياسات والخطط الموضوعة من قبل الحكومات والدول، لا سيما ان آليات سير النشاط الاقتصادي التقليدي أدت إلى ظهور جملة من المشاكل كغياب العدالة الاجتماعية وتدهور البيئة وقد هدف البحث ضمن إطار وصفي تحليلي إلى إبراز أهم السياسات والجهود المبذولة من قبل الحكومة الماليزية لتجسيد التنمية المستدامة مع محاولة تقييم هذه السياسات من خلال مؤشراتها، وخلص البحث إلى نجاح ماليزيا في تحقيق عدة مؤشرات أيجابية في التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة ، السياسات الماليزية التنموية، الإنجازات التنموية.

Abstract

Sustainable development is prominent among policies and plans developed by Governments and States. The aim of the research within a descriptive analytical framework was to highlight the most important policies and efforts of the Malaysian Government to reflect sustainable development

while attempting to assess these policies through its indicators. The research concluded that Malaysia had succeeded in achieving several indicators of sustainable development.

مقدمة :

شهدت معظم دول العالم خلال النصف الثاني من القرن الماضي، تطورا كبيرا في التنمية والنمو الاقتصادي ، إلا أنه وفي المقابل نتج عن هذا التطور العديد من المظاهر السلبية مثل تزايد معدلات الفقر، تدهور الصحة وانتشار الأمراض وهذه المظاهر السلبية أثرت على المجتمعات الحالية وعلى حق الأجيال المستقبلية في العيش الكريم، هذه المظاهر السلبية دفعت بالمجتمع الدولي بالاتجاه نحو تطوير مفهوم التنمية وربطها بالنشاط الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والسياسي، ضمانا لتلبية الاحتياجات المتزايدة لأفراد المجتمعات دون الإضرار بحق الأجيال المستقبلية او ماتعرف بالتنمية المستدامة.

تعد ماليزيا من الدول التي شهدت نهضة تنموية بارزة خلال العقود الماضية، اذ شهدت تحولا من بلد مصدر للمواد الخام الى دولة يعتمد اقتصادها على مجالات خدماتية وصناعية متعددة، وهذا التحول ، تطلب وضع جملة من السياسات الجديدة لربط التنمية الاقتصادية بالبعد الاجتماعي والبيئي.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى تحليل أبرز السياسات المتبعة من قبل ماليزيا في التوجه نحو التنمية المستدامة، مع تقييم أهم الانجازات المتحققة.

أهمية البحث: تبرز أهمية البحث من خلال أهمية التوجه نحو تبني التنمية المستدامة في تحقيق الرفاهية الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، وهو ما يجب على الدول اتباعها من أجل تحسين الأوضاع الراهنة مع عدم التضحية بحقوق الأجيال القادمة في سبل إشباع احتياجات ومواجهة مشكلات الجيل الحالي.

مشكلة البحث : انطلاقا مما سبق ذكره تتمحور معالم مشكلة البحث حول الاجابة على التساؤل الرئيسي التالي: ماهي السياسات والبرامج التنموية المستدامة التي اتبعتها ماليزيا، وهل نجحت في الوصول إلى الأهداف المنشودة؟ و كيف بدأت مسيرة التنمية المستدامة الماليزية ؟ وماهي مؤشراتها ؟.

وتتفرع من هذه المشكلة الاسئلة الآتية:-

١- ما هو مفهوم التنمية المستدامة ؟ وما هو التطور التاريخي لها ؟ وماهي

أهـــم مـــؤشرات وابعـــاد ومبـــادى التنميـــة المســـتدامة ؟ .

٢- مـــا هـــي التنميـــة المســـتدامة في ماليزيـــا ؟ ومـــا أهـــم سياســـات وانجـــازات التنميـــة المســـتدامة في ماليزيـــا؟.

فرضيـــة البحـــث: ينطلـــق البحـــث مـــن فرضيـــة فحواهـــا إن السياســـات التنمويـــة التـــي اعتمدهـــا وســـنها صنـــاع السياســـات والقـــرار الماليزيـــون، إلى جانـــب الإرادة السياســـية والاقتصاديـــة القويـــة، أســـفرت عـــن إنجـــازات جوهريـــة رفعـــت ماليزيـــا إلى مكانـــة تضاهـــي بلـــدان متقدمـــة. وفي الوقـــت نفســـه، لعبـــت هـــذه السياســـات دوراً فعـــالاً في تعزيـــز الاســـتقرار الســـياسي داخـــل ماليزيـــا، عـــلى الرغـــم مـــن التحديـــات السياســـية والاقتصاديـــة الكامنـــة التـــي رافقـــت عمليـــة مســـيرتها التنمويـــة.

منهجية البحث: تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي تم من خلاله التوصل إلى عرض و تحديد السياسات التنموية السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتبعة ونتائجها بالإضافة الى أهم المفاهيم الخاصة بالتنمية المستدامة من جهة، كما اعتمدنا على المنهج التاريخي في التطرق الى تطور كل من مفهوم التنمية و التنمية المستدامة.

هيكليـــة البحـــث : انســـجاما مـــع مشـــكلة البحـــث وفرضيتـــه قســـمت الدراســـة الى ثلاثـــة مطالـــب فضـــلا عـــن المقدمـــة ومتلـــوّة بخاتمـــة ، خصـــص المطلـــب الأول كمدخـــل إلى الإطـــار النظـــري للتنميـــة المســـتدامة والمطلـــب الثانـــي تنـــاول السياســـات التنمويـــة في ماليزيـــا ، أمـــا المطلـــب الثالـــث فقد خصص الى الإنجـــازات التنمويـــة في ماليزيـــا، وقـــد اختتمـــت الدراســـة بخاتمـــة أشـــتملت كل مـــا توصـــل اليـــه البحـــث مـــن توصيـــات واســـتنتاجات حـــول موضـــوع البحـــث .

المطلب الأول:الإطار النظري للتنمية المستدامة

في بدايـــة الســـتينات مـــن القـــرن المـــاضي بـــدأت الـــدول جهودهـــا لتنميـــة مجتمعاتهـــا، وركـــزت اهتمامتهـــا عـــلى الجانـــب الاقتصـــادي، لأن الانجـــازات والنتائـــج التنمويـــة في ذلـــك الزمـــن تقـــاس بمـــا تحقـــق مـــن ارتفـــاع في مســـتوى الدخـــل القومـــي للمجتمـــع باعتبـــاره مـــؤشرا تقـــاس بـــه الجهـــود التنمويـــة ، لكـــن الاهتمـــام بالجانـــب الاقتصـــادي احـــدث ، تدهـــورا في مســـتويات الصحـــة العامـــة، ودرجـــة التعليـــم والعمـــر المتوقـــع للأفـــراد ، هـــذه الاثـــار الســـلبية أدت الى التوجـــه نحـــو تبنـــي مقاربـــة التنميـــة المســـتدامة التـــي تـــوازن بـــين البعـــد الاقتصـــادي، والاجتماعـــي والبيئـــي للتنميـــة.

اولاً :- مفهوم التنمية المستدامة:

نشـــا هـــذا المصطلـــح في رحـــاب مؤتمـــرات الأمـــم المتحـــدة، وقـــد ظهـــر المصطلـــح رســـميا لأول مـــرة

عـام ١٩٨٠، وكان ذلـك الظهـور في وثيقـة أمميـة بعنـوان: «إسـتراتيجية المحافظـة الكونيـة»، وقـد اشـترك في إعدادهـا كل مـن: برنامـج الأمـم المتحـدة للبيئـة و الاتحـاد الـدولي للمحافظـة عـلى الطبيعـة و الصنـدوق العالمـي للطبيعـة، وفي عـام ١٩٨٣ أنشـأت الجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة «المفوضيـة العالميـة للبيئـة والتنميـة» ، رأسـتها رئيسـة وزراء النرويـج السـابقة غـرو هارلـم بروتلانـد Cro Harlem Bundtland)) وسـميت «مفوضيـة بروتلانـد» ،وأقـرت الجمعيـة العامـة في ١٩٨٧/١٢/١١ م تقريرهـا «مسـتقبلنا المشـترك»[١]والذي عـرف التنميـة المسـتدامة بأنهـا: «التنميـة التـي تلبـي حاجـات الحـاضر دون الإضرار بقـدرة الأجيـال المقبلـة عـلى تحقيـق حاجاتهـا»[٢] ،لقـد تعـددت واختلفـت التعاريـف التـي تطرقـت لمصطلـح التنميـة المسـتدامة، فعـلى المسـتوى الاقتصادي عـرف العالـم الاقتصـادي الشـهير روبـرت سـولو(Robert Solow) - الحاصـل عـلى جائـزة نوبـل في الاقتصـاد لعـام ١٩٨٩م- التنميـة المسـتدامة بأنهـا: «عـدم الإضرار بالطاقـة الإنتاجيـة للأجيـال المقبلـة وتركهـا في الحالـة التـي ورثهـا عليهـا الجيـل الحـالي» . ، مـا يمكـن ملاحظتـه عـلى هـذا التعريـف انـه ركـز عـلى الجانـب الاقتصـادي للتنميـة المسـتدامة مـن خـلال التركيـز عـلى توفـر المـوارد الطبيعيـة، طريقـة اسـتغلالها، والحفـاظ عليهـا خشـية نضوبهـا.

أمـا علمـاء البيئـة فيمكـن حـصر تعاريفهـم مـن خـلال الهـدف الأسـاسي وهـو حمايـة المـوارد الطبيعيـة والمحافظـة عليهـا، فقـد عرفهـا وليـم رولكـز هـاوس(William Rollks House) - مديـر حمايـة البيئـة الأمريكيـة - عـلى أنهـا: "العمليـة التـي تقـر بـضرورة تحقيـق نمـو اقتصـادي يتـلاءم مـع قـدرات البيئـة، وذلـك مـن منطلـق أن التنميـة الاقتصاديـة والمحافظـة عـلى البيئـة عمليتـان متكاملتـان وليسـتا متناقضتـين"[٣].

اما على مستوى المنظمات والمؤتمرات الدولية فقد ذكرت التنمية المستدامة في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في البرازيل سنة ١٩٩٢- بأنها: «ضرورة إنجاز الحق في التنمية، بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل» [٤] .

في حـين عرفهـا برنامـج الأمـم المتحـدة للتنميـة (PNUD) التنميـة المسـتدامة في تقريـره العالمـي لعـام ١٩٩٢ بأنها"عمليـة يتـم مـن خلالهـا صياغـة السياسـات الاقتصاديـة، التجاريـة ، الزراعيـة، الطاقويـة الصناعيـة والضريبيـة كلهـا بقصـد إقامـة تنميـة اقتصاديـة، اجتماعيـة و ايكولوجيـة "[٥].

كمـا قدمـت اللجنـة الأوربيـة للتنميـة المسـتدامة في مـارس ١٩٩٢ تعريـف للتنميـة المسـتدامة : «هـي عبـارة عـن سياسـة وإسـتراتيجية تعمـل عـلى ضمـان الديمومـة والاسـتمرارية في الزمـن، لتحقيـق النمـو الاقتصـادي والاجتماعـي، في إطـار احـترام المحيـط، وبـدون هـدر للمـوارد الطبيعيـة الموضوعـة لخدمـة النشـاط الإنسـاني»[٦] .

اما كوفي عنان(Kofi Annan) الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة الأسبق فوضح إن «التنمية المستدامة ليست بالعبء، وإنما هي فرصة فريدة – فهي تتيح، من الناحية الاقتصادية، إقامة الأسواق وفتح أبواب العمل، ومن الناحية الاجتماعية، دمج المهمشين في تيار المجتمع، ومن الناحية السياسية، منح كل إنسان، رجلا كان أم امرأة، صوتا وقدرة علي الاختيار لتحديد مسار مستقبله»[٧] .

وقدمت منظمة الفاو تعريفا للتنمية المستدامة بأنها "إدارة قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسية بطريقة تضمن تلبية الاحتياجات البشرية للأجيال الحالية والمقبلة بصورة مستمرة. فهذه التنمية المستدامة التي تحافظ على (الأراضي) و المياه و النبات والموارد الوراثية لا تحدث تدهورا في البيئة وملائمة من الناحية التكنولوجية وسليمة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية[٨] كما وضعت اطار للتنمية المستدامة كما موضح في الشكل رقم (١) .

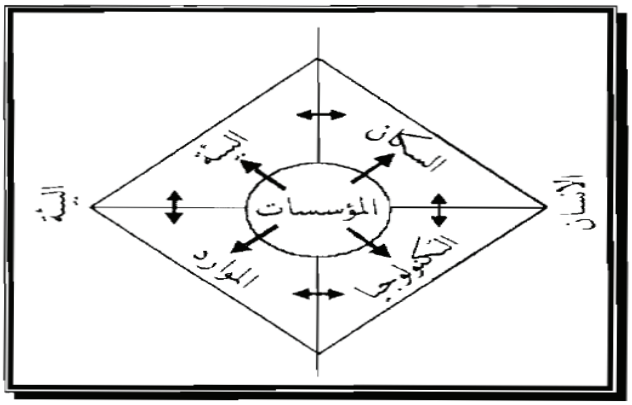

الشكل رقم (١) إطار التنمية المستدامة كما وضعته منظمة الفاو

المصدر : احمد حسن السمان ،الصحافة والتنمية المستدامة ،ط١ ،مصر ،المكتبة الاكاديمية ، ٢٠١١ ،ص ١٣٨

وتجدر الاشارة ان الفضل يعود في طرح وتأصيل مفهوم التنمية المستدامة إلى كل من الباحث الباكستاني محبوب الحق(Mahbub Alhaqi) و الباحث الهندي أمارتيا صن(Amartya Sin) ، وذلك خلال فترة عملهما في اطار البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. فالتنمية المستدامة بالنسبة إليهما هي تنمية اقتصادية – اجتماعية ، لا اقتصادية فحسب ، تجعل الإنسان منطلقها و غايتها ، و تتعامل مع الأبعاد البشرية أو الاجتماعية للتنمية باعتبارها العنصر المهيمن ، وتنظر للطاقات المادية باعتبارها شرطا من شروط تحقيق هذه التنمية [٩] .

ثانياً :- أهداف التنمية المستدامة :

في سبتمبر من سنة ٢٠١٥، اجتمع رؤساء ١٩٣ دولة في المقر الرئيسي للأمم المتحدة بنيويورك، في هذا المؤتمر تم إعتماد الوثيقة المعنونة (تحويل عالمنا): خطة التنمية المستدامة ، وقد اسفر هذا المؤتمر عن ١٧ هدفا من أهداف التنمية المستدامة كما موضح في الشكل رقم (٢) وجاءت هذه الأهداف ، لتكون منطلقا لتجسيد جهود التنمية بأبعادها المتنوعة إلى غاية سنة ٢٠٣٠ وبالرغم من أن هذه الأهداف والغايات المدرجة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تتسم بطابعها العالمي وبقابلية التطبيق الشامل، غير أن تجسيدها على مستوى الدول والحكومات يتم انطلاقا من مراعاة الظروف الوطنية لكل دولة وتحديد أولوياتها. اذ جاء في الإعلان» كل دولة يعود لها قرار تحديد الغايات الخاصة بها على المستوى الوطني، ومراعاة خصوصياتها من أجل الاستجابة للطموحات العالمية»[١٠] .

الشكل رقم (٢) اهداف التنمية المستدامة

المصدر : منظمة اليونسكو متاح على الرابط التالي

https//:ar.unesco.org/sdgs

ثالثا :-خصائص التنمية المستدامة :

اشار برنامج الأمم المتحدة للبيئة (٢٠١٥)، إلى عدة خصائص للتنمية المستدامة وهي[١١]:

١ -مجموعة متكاملة من الأهداف والغايات: اذ يجب أن تعزز وتكمل الغايات والأهداف

بعضها البعض من خلال التأكد من أنها تغطي جميع الأهداف الرئيسية للأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية للتنمية المستدامة.

٢-أهداف متكاملة: ويقصد بها ان تشمل الأهداف جميع جوانب التنمية المستدامة المتمثلة في الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

٤-لها صلة مباشرة بكافة القضايا الحيوية: مثل: (الفقر، والتصحر، والمياه، وتغير المناخ)، وكذلك القضايا الحيوية التي تسهم في حل المشكلات قبل حدوثها وتوقعها.

٥ - تشمل المشكلات البيئية: والتي تعتبر بالغة الخطورة في التعامل معها، والتي قد تتزايد في شدتها، وتسبب تغيرات لا رجعة فيها بالنسبة للبيئة العالمية.

٦ -ذات صلة بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية: حيث تأخذ التنمية المستدامة بعين الاعتبار كافة القضايا الاجتماعية والاقتصادية بعيد عن البيئة وتحاول علاجها مما يسهم في خدمة البيئة، وتشجيع كفاءة استخدام الموارد والإنتاج المستدامين.

٧ -يمكن تتبع نتائجها: فينبغي أن يكون التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف قابل للقياس أخذين في الاعتبار أن بعض الأهداف قد تتطلب جهود مضاعفة ومتطلبات جديدة.

٨-اختيار أفضل الممارسات: فمن خلال توجيهات التنمية المستدامة يتم التنبيه على كافة الأشخاص بتحسين ممارساتهم في التعامل مع موارد البيئة والطبيعة الدائمة وغير الدائمة.

رابعا:-أبعاد التنمية المستدامة :

لقد جاء في الوثيقة الختامية لمؤتمر التنمية المستدامة لعام ٢٠١٥ المعنونة تحويل عالمنا ، «تمثل هذه الخطة برنامج عمل لأجل الناس والأرض ولأجل الازدهار وهي تهدف أيضا إلى تعزيز السلام العالمي في جو من الحرية أفسح .ستعمل جميع البلدان والجهات ذات المصلحة على تنفيذ هذه الخطة « [١٢]، إن الملاحظ من خلال ماجاء في الوثيقة ومن خلال تعريفات التنمية المستدامة التي تم ذكرها سابقا أن التنمية المستدامة لها أبعادا متكاملة لنجاحها اهم هذه الابعاد البعد الاقتصادي، الاجتماعي، ، البيئي، وفيما يلي عرض لتلك الأبعاد [١٣]:

أ-البعد الاقتصادي: يقصد به اعتماد اقتصاديات البلدان على تحسين التقنيات واستعمال التكنولوجية النظيفة في مجال التصنيع وتوظيف الموارد الطبيعية بشكل لا يؤدي بها إلى الزوال والاندثار، كما يعمل البعد الاقتصادي زيادة رفاهية للإنسان من خلال زيادة نصيبه من السلع والخدمات الضرورية وزيادة دخل الفرد، وعدم التوسع في الاقتراض من الداخل أو

الخـارج لمـا يلقيـه مـن أعبـاء عـلى أجيـال المسـتقبل.

ب-البعـد الاجتماعـي: يركـز هـذا البعـد عـلى أن الإنسـان هـو جوهـر التنميـة وهدفهـا النهائـي مـن خـلال الاهتمـام بالعدالـة الاجتماعيـة بـين الأفـراد والمجتمعـات وعـدم التضحيـة بالأجيـال القادمـة في سـبل إشـباع احتياجـات ومواجهـة مشـكلات الجيـل الحـالي، وتحقيـق الخدمـات الاجتماعيـة كالصحـة والتعليـم والمسـاواة ، فهـو يؤمـن بـأن تحسـين المسـتوى الاجتماعـي مـن النواحـي الصحيـة والتعليميـة مـن شـأنه ان يرفـع وعـي الجماهـير إلى المسـتوى الـذي يجعلهـم قادريـن عـلى المسـاهمة في عمليـة تنميـة المجتمـع الشـاملة .

ج -البعـد البيئـي: يتمثـل البعـد البيئـي للتنميـة المسـتدامة في حمايـة البيئـة ومواصلـة العمـل بصـورة سـليمة مـع التقليـل إلى أدنـى حـد مـن التدهـور البيئـي وترشـيد اسـتخدام المـوارد الطبيعيـة والاسـتخدام الأمثـل لهـا ولا سـيما غـير المتجـدد منهـا، مـن أجـل الحفـاظ عـلى حقـوق الأجيـال المقبلـة في نصيـب عـادل مـن هـذه المـوارد.

خامسا :- مؤشرات قياس التنمية المستدامة:

اعـترف مؤتمـر الأمـم المتحـدة المعـروف بقمـة الأرض، بأهميـة مـؤشرات التنميـة المسـتدامة لتقييـم أوضـاع مختلفـة المناطـق فقـد تـم تخصيـص الفصـل ٤٠ المعنـون: «المعلومـات اللازمـة لعمليـة صنـع القـرار»، لمـؤشرات التنميـة المسـتدامة وعـلى اثـر ذلـك نشـأت عـن قمـة الأرض لجنـة التنميـة المسـتدامة، التـي نـشرت في عـام ١٩٩٦ كتابـا بعنـوان (مـؤشرات إطـار ومنهجيـات التنميـة المسـتدامة) يتضمـن قائمـة بنحـو ١٣٠ مـؤشرا مصنفـة في أربـع فئـات رئيسـة: اقتصاديـة ومؤسسـية واجتماعيـة وبيئيـة ، وقـد أدركـت لجنـة التنميـة المسـتدامة أنـه مـن غـير الواقعـي الاختيـار بـين١٣٠ مـؤشرا وقـد تـم تخفيضهـا حسـب لجنـة التنميـة المسـتدامة التابعـة للأمـم المتحـدة ٢٠٠٠ كمـا هـو مذكـور ادنـاه [١٤]:

أ -المـؤشرات الاقتصاديـة: تضمنـت هـذه المـؤشرات ثلاثـة عـشر مـؤشراً : نصيـب الفـرد مـن الناتـج القومـي الإجمـالي، حصـة الاسـتثمار في الناتـج القومـي الإجمـالي، ميـزان التجـارة للسـلع والخدمـات، الديـن نسـبة إلى الناتـج القومـي الإجمالي،مجمـوع المسـاعدات الإنمائيـة، كثافة اسـتخدام المـواد، نصيـب الفـرد السـنوي مـن اسـتهلاك الطاقـة، نسـبة اسـتهلاك مـوارد الطاقـة المتجـددة، كثافـة اسـتخدام الطاقـة، توليـد النفايـات الصناعيـة والحضريـة الصلبـة، توليـد النفايـات الخطرة، توليـد النفايـات المشـعة، إعـادة تدويـر واسـتخدام النفايات،المسـافة التـي يقطعهـا كل فـرد حسـب واسـطة النقـل يوميـا .

ب -المـؤشرات المؤسسـية: تضمنـت هـذه المـؤشرات خمـس مـؤشرات وهـي تنفيـذ الاتفاقـات

الدولية المبرمة، عدد أجهزة الراديو واشتراكات الانترنت لكل ١٠٠٠ نسمة، خطوط الهاتف الرئيسية وعدد الهواتف النقالة لكل ١٠٠٠ نسمة، الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، الخسائر الاقتصادية والبشرية الراجعة إلى الكوارث السطحية .

ج -**المؤشرات الاجتماعية:** تضمنت هذه المؤشرات عشرون مؤشر وهي النسبة المئوية للسكان الذين دون خط الفقر، تفاوت الدخول، معدل البطالة، نسبة متوسط أجر المرأة إلى أجر الرجل، نسبة الأطفال دون سن ال ١٥ الذين خارج بيوتهم، الحالة الغذائية للأطفال، حالات الوفيات، معدل الوفيات بين الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ٥ سنوات، متوسط العمر المتوقع عند الولادة، نسبة السكان الذين لديهم مرافق صحية ملائمة لتصريف مياه المجاري، نسبة السكان الذين يحصلون على مياه الشرب المأمونة، النسبة المئوية للسكان الذين تتوفر لديهم إمكانية الانتفاع بمرافق الرعاية الصحية الأولية، التحصين ضد أمراض الأطفال المعدية، معدل انتشار وسائل منع الحمل، نسبة إكمال الدراسة الابتدائية والثانوية، معدل الإلمام للقراءة والكتابة بين البالغين، نصيب الفرد من مساحة البيت، عدد الوفيات المبلغ عنها لكل ١٠٠٠ نسمة ، معدل النمو السكاني، سكان المستوطنات الحضرية المنظمة وغير المنظمة.

ج -**المؤشرات البيئية:** تضمنت هذه المؤشرات تسع عشر مؤشر وهي انبعاث غازات التدفئة، استهلاك المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، تركيز الملوثات الجوية في المناطق الحضرية، مساحة الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي المزروعة بمحاصيل دائمة، استخدام الأسمدة، استخدام المبيدات الحشرية، مساحة الغابات كنسبة مئوية من المساحة الإجمالية للأراضي، كثافة قطع الأشجار، الأراضي المصابة بالتصحر، مساحة المستوطنات الحضرية، تركز الطحالب في المياه الساحلية، مجموع السكان في المناطق الساحلية، المحصول النوعي من السمك ، مجموع المياه السطحية والجوفية المستخرجة سنويا كنسبة مئوية من المياه المتوفرة ،الطلب البيولوجي والكيميائي على الأوكسجين في الكتل المائية، تركز البكتريا القولونية في المياه العذبة، مساحة بعض النظم الايكولوجية الرئيسية، المساحة المحمية كنسبة من المساحة الإجمالية، انتشار بعض الأنواع من الأمراض الرئيسية .

المطلب الثاني:السياسات التنموية في ماليزيا

لقد اتبعت ماليزيا في تنميتها مجموعة من السياسات التنموية المدروسة بغية تحقيق التنمية المستدامة، وقد تنوعت هذه السياسات بين الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية.ويمكن حصرا اهم تلك السياسات بالآتي:

أولا: السياسات التنموية الاقتصادية :

يمثل البعد الاقتصادي في العملية التنموية موقعا مهم، فأذ يمكن القول إنه يمثل الدعامه الأساسية للتنمية، لقد عملت الحكومات الماليزية المتعاقبة منذ الاستقلال على تنفيذ مجموعة من السياسات التنموية والتي قادت البلاد نحو التقدم الاقتصادي، وكان الهدف الأساسي من هذه السياسات إعادة بناء المجتمع الماليزي، وتصحيح الاختلالات الاقتصادية بين العرقيات المختلفة من خلال التوزيع العادل لثمار التنمية، ومن بين هذه السياسات:

أ -السياسة الاقتصادية الجديدة :

استهلت هذه السياسة عام ١٩٧١، وأخذت على عاتقها مهمة تحديد ملامح المرحلة التنموية لمدة عشرين عاما حتى عام ١٩٩٠، واعتمد فيها الاقتصاد الماليزي على كل من رأس المال الداخلي والخارجي لقد استطاعت الأقلية الصينية في ماليزيا، منذ بدايات الاستقلال، الهيمنة شبه المطلقة على مقدرات البلاد الاقتصادية ، وهو ما أثار حفيظة الملايو الذين يشكلون الغالبية العظمى من التعداد الاجمالي السكان ماليزيا، ويعتبرون أنفسهم سكان الأرض الأصليين [١٥]، وهو ما قاد إلى تفجر مجموعة من المصادمات العرقية التي اجتاحت البلاد عام ١٩٦٩ ، وأدت إلى عدد كبير من القتلى، بحيث لجأ النظام إلى تطبيق قانون الطوارئ، إلى أن استقرت الأوضاع أثر تطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة، التي تمثل أهم أهدافها في تحقيق قدر من التوازن الاقتصادي بين مختلف العرقيات[١٦] ، وضعت الحكومة الماليزية من خلال السياسة الاقتصادية الجديدة رؤية طموحة لوضع حد للتمايز الاقتصادي ، والتي ركزت على هدفين رئيسيين هما [١٧]:

١- القضاء على الفقر بين جميع الماليزيين.

٢ - القضاء على الارتباط بين العرقية والمستوى الاقتصادي من خلال إعادة هيكلة المجتمع الماليزي ، ولتحقيق هذه الأهداف بدأت الدولة الاشتراك بقوة في الأنشطة الاقتصادية عبر سياسة اتسمت في مجملها بتعظيم دور القطاع العام ، وقد شهدت هذه الفترة ارتفاع عدد الشركات العامة من ٢٢ شركة عام ١٩٦٠ إلى ١٠٩ شركات عام ١٩٧٠، ثم إلى ٦٥٦ شركة عام ١٩٨٠ و ١٠١٤ شركة عام ١٩٨٥ كما قامت الدولة بإرساء دعائم العديد من المؤسسات المالية والبنوك وصناديق الائتمان والهيئات التابعة للدولة[١٨] .

وأدى تطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة إلى تحول جوهري في اقتصاد البلاد الذي كان يقوم على التصدير لسلعتين أوليتين هما القصدير والمطاط، إلى اقتصاد قائم على التصنيع في المقام الأول؛ إذ ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج القومي الإجمالي من ١٤٪ عام ١٩٧٠ إلى ٢٧٪ عام ١٩٩٠ ، وبالتالي ارتفاع نسبة التحضر، ويمكن القول أن السياسة

الاقتصادية الجديدة استطاعت أن تحقق الكثير من أهدافها التي كانت تسعى إلى تحقيقها. وقد شرعت حكومة مهاتير محمد فور الانتهاء من السياسة الاقتصادية الجديدة في وضع سياسة جديدة هي سياسة التنمية الوطنية [١٩].

ب -سياسة التنمية الوطنية

بعد انتهاء السياسة الاقتصادية الجديدة عام ١٩٩٠ بادر مهاتير محمد، إلى استحداث سياسية جديدة للتنمية عرفت بسياسة التنمية الوطنية (١٩٩١- ٢٠١٠) [٢٠]، وتمثلت تلك السياسة في تنشيط عمليات النمو الصناعي، وتحديث البنية الأساسية، وتحقيق مزيد من التفاعل مع التكتلات الاقتصادية الاقليمية وخاصة تجمع دول الاسيان[٢١] ، وتمكنت ماليزيا عبر سياسة التنمية الوطنية من تحقيق معدل نمو سنوي بلغ ٩,٢٪ خلال الفترة من ١٩٩٠م وحتى ١٩٩٧، وهو المعدل الذي فاق معدل النمو خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات [٢٢]، كما صاحب عملية التنمية انخفاض في معدل التضخم، وزيادة حقيقية في متوسط دخل الفرد، وانخفاض مستويات الفقر، الأمر الذي أدى إلى رفع مستوى المعيشة الحقيقي للأفراد في ماليزيا.[٢٣] وتجدر الإشارة الى ان رئيس وزراء ماليزيا مهاتير محمد قد قدم في هذه الفترة خلال افتتاح المجلس التجاري الماليزي في ٢٨ شباط ١٩٩١،رؤية ٢٠٢٠ أو واوسان ٢٠٢٠ وهي رؤية طويلة المدى تحتوي على سياسات وتوجيهات واسعة النطاق تشمل جوانب مختلفة تهدف ماليزيا الوصول إلى دولة صناعية مكتفية ذاتيا بحلول عام ٢٠٢٠، سيما شملت هذه الرؤية جميع جوانب الحياة، مثل الازدهار الاقتصادي والرفاه الاجتماعي والمستوى التعليمي العالمي والاستقرار السياسي [٢٤].

ج - سياسات التصنيع

لقد انتهجت ماليزيا عدة سياسات متنوعه للنهوض وتطوير الصناعه من اهم هذه السياسات هي:

١- سياسة إحلال الواردات بدا تطبيق هذه السياسة بعد حصول ماليزيا على الاستقلال ، وعلى أساسها قامت صناعات تحل محل السلع المستوردة مثل: صناعة الأغذية، ومواد البناء، والتبغ والطباعة، والبلاستيك، والكيماويات [٢٥] .

٢- سياسة الصناعات الموجهة للتصدير بدا العمل بهذه السياسة مع مطلع السبعينيات، وهدفت الحكومة من خلالها إلى النهوض بالاقتصاد الماليزي إلى مصاف الاقتصاديات الناجحة لدول جنوب شرق آسيا، وللوصول إلى هذا الهدف وضعت الحكومة حزمة متكاملة من السياسات ابرزها توطين التكنولوجيا المتقدمة، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، والشركات

متعـددة الجنسـيات [٢٦].

٣- سياسـة الصناعـات الثقيلـة فقـد بـدأت ماليزيـا مـع مطلـع ثمانينيـات القـرن المـاضي، بالتوسـع في الصناعـات الثقيلـة كصناعـة السـيارات والأسـمنت والحديـد والصلـب، والتركيـز عـلى صناعـة الإلكترونيـات والنسـيج التـي صـارت تسـاهم بثلثـي القيمـة المضافـة للقطـاع الصناعـي، وتسـتوعب ٤٠٪ مـن العمالـة.

٤- الصناعـات عاليـة التقنيـة بـدأت ماليزيـا منـذ ١٩٨٦ باتبـاع سياسـة نقـل التقنيـة الحديثة وتطويـر مهـارات العمالـة الماليزيـة وقـد كان لهـذه السياسـات والمشـاريع عظيـم الأثـر والنفـع على الشـعب الماليـزي؛ حيـث وفـرت مليونـي وظيفـة للمواطـن الماليـزي [٢٧]، أيضـا تحققـت في فـترة ولاية مهاتـير محمـد طفـرة ملحوظـة في مشروعـات الاتصـالات والمعلومـات التـي كانـت تحظـى باهتمـام ودعـم حكومتـه كعنـصر مهـم مـن عنـاصر الخطـة التنمويـة، وكان يسـميه «الاقتصـاد المعـرفي»، وبالفعـل أصبحـت ماليزيـا محطـة إقليميـة وعالميـة في مجـال صناعـة الاتصـالات والمعلومـات والإنترنـت [٢٨] .

د -سياسة الخصخصة

قـام مهاتـير محمـد عقـب توليـه الحكـم عـام ١٩٨١ باتخـاذ مجموعـة مـن السياسـات التـي هدفت إلى تحقيـق البـلاد أعـلى معـدلات للتنميـة ولتحسـين أداء وكفـاءة المؤسسـات الحكوميـة، والسـماح للقطـاع الخـاص بـأن يلعـب دورا مهمـا في عمليـة التنميـة ، ومـن هـذه السياسـات اتبـاع سياسـة الخصخصـة عـام ١٩٨٣، وتعتـبر ماليزيـا مـن أوائـل الـدول في اسـيا التـي انتهجـت سياسـة خصخصـة شركات القطـاع العـام، وتحويلهـا إلى قطـاع خـاص ، فبالرغـم مـن معـدلات النمـو المرتفعـة التـي حققهـا الاقتصـاد الماليـزي خـلال عقـد السـبعينيات والتـي وصلـت إلى ٧,٣٪ خـلال الخطـة الخمسـية الثانيـة (١٩٧٥ - ١٩٧١) وإلى ٨,٦٪ خـلال الخطـة الخمسـية الثالثـة (١٩٧٦ - ١٩٨٠)، ومـا ترتـب عليهـا مـن خفـض البطالـة مـن ٨,٧٪عـام ١٩٧٠ إلى ٥,٧٪ عـام ١٩٨٠، إلا أن هـذه الإنجـازات تـم إرجاعهـا إلى التدخـل الحكومـي المبالـغ فيـه خـلال تلـك الفـترة، اذ ازداد عـدد شركات القطـاع العـام مـن ١٠٩ شركات إلى ٦٥٦ شركـة، وزاد عـدد الموظفـين في القطـاع العـام مـن نحـو ١٤٠ ألـف شـخص إلى ٥٢٢ ألـف شـخص، كمـا ارتفـع الإنفـاق في القطـاع العـام مـن ٣,٣ بليـون رينجـت[٢٩] إلى ٣٥,٤ بليـون رينجـت، ممـا أدى إلى ارتفـاع حـاد في الديـن الخارجـي للدولـة وصـل إلى ٢٤,٣ بليـون دولار وعجـز في الموازنـة وصـل إلى ١٠،٤ بليـون دولار في عـام ١٩٨٢ [٣٠] .

وقد تم تنفيذ سياسة الخصخصة في ماليزيا باستخدام بعض الطرق شيوعا منها[٣١] :

١ -بيـع الأصـول اذ يتـم مـن خـلال هـذا الأسـلوب بيـع الأصـول المملوكـة للقطـاع العـام إلى القطاع

الخـاص بـالأراضي المقـام عليهـا المـشروع أو يدونها.

٢ -تأجـير الأصـول: يتـم مـن خـلال هـذا الأسـلوب تأجـير الأصـول المملوكـة للقطـاع العـام إلى القطـاع الخـاص بـالأراضي المقـام عليهـا المـشروع أو بدونهـا.

٣ -عقـود الادارة: هـو نظـام يتـم مـن خلالـه التعاقـد مـع القطـاع عـلى إدارة المـشروع مقابـل عائـد مـادي محـدد يدفـع للقطـاع الخـاص الـذي يتـولى الإدارة وفقـا لـشروط حددتهـا الحكومـة.

ومـن الجديـر بالذكـر ان هنالـك مشـاريع لا يمكـن بيعهـا، ولكـن يمكـن خصخصتهـا عـن طريـق التأجـير او عقـود الادارة مثـل الموانـئ، البريـد والاتصـالات وقـد نجحـت سياسـة الخصخصـة في تحقيـق الأهـداف التـي قامـت مـن أجلهـا، فبعـد عـشر سـنوات مـن بدايـة البرنامـج جـاءت النتائـج واضحـة في صـورة أرقـام المدخـرات الحكوميـة المحققـة التـي تجـاوزت ٣,٨ بليـون رينجت ماليـزي. ومـع عـام ١٩٩٥، بلـغ عـدد المشروعـات التـي تـم خصخصتهـا حـوالي ٣٧٤ مشروعـا، ممـا خفـف بشـكل ملحـوظ مـن الأعبـاء الحكوميـة [٣٢] .

هـ -سياسة النظر شرقا

عقـب تـولي مهاتـير محمـد الحكـم في ماليزيـا عـام ١٩٨١، أجرى مهاتير محمد دراسة ميدانية في شكل جولة استطلاعية إلى اليابان سنة ١٩٨١م، توصلت الإدارة السياسية والاقتصادية في الحكومة الماليزية، إلى أن النموذج الياباني يتناسب مع تطلعات الشعب الماليزي نحو بناء مستقبل بلدهم الاقتصادي والتنموي ، كان هـدف مهاتـير محمـد مـن سياسـة الاتجـاه شرقـاً لا تعنـي ببسـاطة النظـر إلى القـدرة التصنيعيـة لـدى اليابـان ، و انمـا إلى العنـاصر التـي أسسـت لنجاحهـا، مـن أخـلاق العمـل التـي تقـوم عـلى الاجتهـاد في العمـل الـدؤوب والافتخـار بمنتجاتهمـا، وقـد حـدد مهاتـير العوامـل التـي اعتقـد أنهـا وراء نجـاح النمـوذج اليابانـي في الوطنيـة، النظـام وأخلاقيـات العمـل، نظـام الإدارة عـالي الكفـاءة، التعـاون الوثيـق بـين الحكومـة والقطـاع الخـاص [٣٣] . تهـدف سياسـة النظـر شرقـا، في نظـر القيـادة الماليزيـة الى تحقيـق الأهـداف الآتيـة:

١ -تحويـل أنظـار الشـعب الماليـزي إلى نمـوذج الدولـة الناجحـة المتقدمـة التـي اسـتطاعت في غضـون سـنوات قليلـة التغلـب عـلى الخـراب والدمـار الذيـن خلفتهمـا الحـرب العالميـة الثانيـة، والوصـول إلى أعـلى مراحـل التكنولوجيـا والتقـدم، وبالتـالي بعـث التفـاؤل والحماسـة في عقـول الشـباب الماليـزي.

٢ -خلـق جيـل جديـد مـن الشـباب والعمالـة الماليزيـة المدربـة تدريبـا تكنولوجيـا عاليـا والقـادرة عـلى مواكبـة التطـورات الصناعيـة الحديثـة، وذلـك إمـا بإرسـال البعثـات الطلابيـة والعماليـة

للتعليم والتدريب، وإما باستضافة الخبراء اليابانيين لنقل أحدث التقنيات الحديثة إلى ماليزيا.

٣ -فتح الباب أمام الاستثمارات اليابانية في ماليزيا بعد تهيئة المناخ والأيدي العاملة والبيئة الصناعية. وبذلك تنتقل كل التكنولوجيا اليابانية إلى ماليزيا ، وقد سعت ماليزيا الى نقل تكنولوجيا الصناعات الثقيلة من اليابان ؛ اذ تم إنشاء أول مصنع مشترك بين شركتي متسوبيشي اليابانية وشركة الصناعات الثقيلة الماليزية هايكون. وتم إنتاج أول سيارة عام ١٩٨٥ باسم بروتون ساجا، ومن نتائج هذه السياسة ، أن أصبحت ماليزيا قاعدة خارجية للإنتاج والصادرات، وأصبحت الشركات اليابانية تتنافس لبيع السلع التي تم إنتاجها في ماليزيا [٣٤] .

و- سياسات الاستثمار

أولت ماليزيا اهتماماتها في تشجيع الاستثمارات الوطنية، إضافة إلى جذب الأجنبية منها باعتبارها محركا أساسيا لعملية التنمية ، فقد اتخذت الحكومة الماليزية توفير العديد من حوافز الاستثمار بهدف جذب المستثمرين الأجانب[٣٥] ،وكانت هذه الحوافز يتم مراجعتها بصفة دورية ويتم تعديلها لتلبية الاحتياجات المختلفة للمستثمر ، نذكر منها: قانون التقدم عام ١٩٨٥ ، قانون حفز الاستثمار عام ١٩٨٦ ، قانون ضرائب الدخل عام ١٩٨٧، قانون ضرائب الاستثمار، قانون العمالة، قانون ضرائب الشركات العاملة خارج البلاد، قانون المناطق الحرة ، قانون ضرائب المبيعات وحوافز التصدير وزيادات رأس المال المسموحة، حوافز الفنادق و الحوافز الجغرافية [٣٦] .

كما قامت الحكومة الماليزية بتخفيف القيود الخاصة بالاستثمار الموجهة للسوق المحلي بعد الأزمة الاقتصادية لعام ١٩٩٧ اذ ألغت ضريبة ١٠٪ على أرباح المستثمرين الأجانب في الاستثمارات غير المباشرة بالإضافة الى الاعفاء الضريبي ، كما أنشأت الحكومة الماليزية عام ١٩٩٨ ما عرف بالمجلس الوطني للعمل الاقتصادي، لاستكمال المسيرة التنموية وانعاش الاستثمار ، كما شهد عام ٢٠٠١ مجموعة من الإجراءات الضريبية، التي كان من شأنها حفز عملية جذب الاستثمار الأجنبي خاصة وأن هذا الاستثمار يشكل نحو ثلث إجمالي الاستثمار الخاص [٣٧]. وفي ١١ سبتمبر ٢٠٠٣ قدمت الحكومة قانون جديدا لحوافز الاستثمار الجديدة في انشطة التصنيع و الزراعة و السياحة و الخدمات، البحث والتطوير والتدريب، أنشطة حماية البيئة وقطاعات أخرى ذات علاقة بالخدمات وتجدر الإشارة إلى أن كل قطاعات الصناعة الماليزية مفتوحة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، بشرط تحقيق ما يسمى بالإنجاز التصديري[٣٨] .

ثانياً: السياسات التنموية الاجتماعية

يمثل البعد الاجتماعي أحد أهم ابعاد التنمية المستدامة في ماليزيا ، نظرا لما يمكن أن يكون له من تداعيات على كل من المجال السياسي والاقتصادي، لذا لا بد من معرفة اهم السياسات الاجتماعية المتبعة من قبل ماليزيا في هذا المجال:

أ - في مجال التعليم

تعتبر قضية التعليم من القضايا الرئيسية التي تحتل اهتمام الحكومات والمجتمعات في مختلف دول العالم، وذلك لما للتعليم من دور مهم في تزويد المجتمع بالمهارات والخبرات الإدارية والمهنية والفنية اللازمة الدفع عملية التنمية ، لقد حاز قطاع التعليم في ماليزيا اهمية كبيرة واهتماما واسعا بعد نيل الاستقلال عام ١٩٥٧، فقبل الاستقلال كان نظام التعليم متمشيا مع السياسة الاستعمارية فرق تسد، ومن هنا غابت الوحدة في التعليم الرسمي، وتنوعت مناهج وأساليب التعليم بتنوع الثقافات التي ينتمي إليها التلاميذ بين الملايوية، والتاميلية، والصينية [٣٩].

ومن هذا المنطلق، أدركت ماليزيا أهمية التعليم كعنصر موحد لعناصر الأمة الماليزية، فقام تون عبد الرزاق أول وزير للتعليم بعد الاستقلال بتشكيل لجنة ضمت في عضويتها عددا من الخبراء الوطنين والأجانب من اجل إقامة نظام للتعليم الوطني يستطيع دفع التنمية بأنواعها المختلفة ،وقد أصدرت هذه اللجنة مايعرف بالتقرير المعروف بأسم RAZAK ، وكان الأساس الذي ارتكز عليه قانون التعليم لعام ١٩٥٧، كما يعتبر الأساس للسياسة التعليمية في ماليزيا حتى الآن وقد نص تقرير اللجنة على إعداد المناهج بطريقة تعكس التعدد العرقي للدولة مع التأكيد على استعمال اللغة المالاوية كلغة للمناهج والمدارس الوطنية وتدرس معها اللغة الإنكليزية، ومراجعة سياسة التعليم من اجل تخطي الفجوة الاقتصادية - الاجتماعية بين الأجناس في ماليزيا، إذ تمت التوصية بأنشاء مدارس وطنية ابتدائية[٤٠] .

ومن الجدير بالذكر ان جميع رؤساء وزراء ماليزيا باستثناء تنكو عبد الرحمن قد تقلدو منصب وزير التعليم، ومن ذلك يتبين ان الزعماء الذين قادوا ماليزيا ترأسوا اهم وزارة الا وهي وزارة التعليم مما كان له أثر ايجابي في دفع التعليم نحو الأمام[٤١] .

ويمكن اجمال أهم السياسات التعليمية التي انتهجتها الحكومة الماليزية كالاتي:

١- تقديم خدمات التعليم منذ استقلال ماليزيا عام ١٩٥٧ بشكل مجاني [٤٢]،فقد بلغ حجم الإنفاق على التعليم لعام ٢٠١٩ بحدود٤,٧ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي [٤٣]. وقد حققت

ماليزيا درجة عالية من درجات القضاء على الامية فقد بلغت نسبة الاناث والذكور في الالتحاق في الصفوف الأولية ١٠٠٪ [٤٤].

٣- الاهتمام بالتعليم ما قبل المدرسة (رياض الأطفال) .

٤- الاهتمام بالتعليم الابتدائي: بحكم تعدد الأعراق في ماليزيا، نجد في ماليزيا عدة انواع من المدارس، المدارس الوطنية والمدارس الصينية التي تدرس لغة المندرين وهي من اللغات الصينية ومدارس القومية التاميلية وهي من اللغات الهندية ومدارس لذوي الاحتياجات الخاصة [٤٥] .

٥- سعت ماليزيا نحو إقامة مجتمع تكنولوجي عن طريق إقرار مجموعة من الإجراءات منها التأكيد على محو أمية الحاسب الآلي أي نشر تعليم الحاسوب الآلي في جميع المستويات والاهتمام بنشر الانترنت والوسائط المتعددة، فتم تطوير ما يعرف بالمدارس الذكية (Malaysia Smart School") ، ومماساعد على أهمية إقامة مجتمع تكنولوجي ما ورد في رؤية ٢٠٢٠ من أهمية التكنولوجيا في فكر مهاتير أن بناء مجتمع متقدم ومتطور لديه نظرة مستقبلية لا يمكن أن يكون مجتمعا مستهلكا فقط للتكنولوجيا، وإنما يساهم مساهمة فعالة في التقدم العلمي والتكنولوجي في المستقبل[٤٦] .

ب -في مجال القضاء على الفقر

يمكن القول أن من أولى مهام الحكومة الماليزية بعد استقلالها عام ١٩٥٧ هو الاهتمام بالقضاء على الفقر، ففي عام ١٩٧٠ كان نصف سكان ماليزيا تقريبا فقراء، اذ شكلو نسبة ٥٢,٤٪ من مجموع السكان [٤٧]، ويمكن تلخيص ابرز السياسات التي نفذتها الحكومة الماليزية في مواجهة الفقر ما يلي[٤٨]:

أ. برنامج التنمية للأسر الأشد فقراً: ويقدم فرصا جديدة للعمل المولد للدخل بالنسبة للفقراء وزيادة الخدمات الموجهة للمناطق الفقيرة بهدف تحسين نوعية الحياة، وقام البرنامج بأنشاء العديد من المساكن للفقراء وترميم بعضها، وتوفير خدمات المياه النقية والكهرباء والمدارس والصرف الصحي إضافة الى دعم أكثر الأدوية التي يستعملها الفقراء والأدوية المنقذة للحياة وتقديم خدمات مجانية في رعاية الصحة للحوامل والأطفال .

ب. برنامج أمانة أسهم البوميبوترا: وهو برنامج تمويلي يقدم قروض بدون فوائد للفقراء للسكان الأصليين وبفترات سماح تصل الى اربع سنوات ، ويمكن للفقراء أن يستثمروا بعضا من هذه القروض في شراء اسهم بواسطة المؤسسة نفسها.

ج. برنامج أمانة اختيار ماليزيا: وهو برنامج غير حكومي تنفذه مجموعة من المنظمات الأهلية الوطنية من الولايات المختلفة، ويهدف إلى تقليل الفقر المدقع عن طريق زيادة دخول الأسر الأشد فقرا، وتقديم قروض بدون فوائد للفقراء، وتقدم الحكومة من جانبها قروض للبرنامج بدون فوائد من اجل تمويل مشروعاته للفقراء في مجال الزراعة ومشروعات الأعمال الصغيرة .

د. منحت الحكومة إعانات مالية للفقراء أفرادا وأسر، مثل تقديم اعانة شهرية تتراوح ما بين(١٣٠- ٢٩٠) دولار شهرية، لمن يعيل أسرة وهو غير قادر على العمل لسبب أو لأخر .. تقديم قروض بدون فوائد لشراء مساكن قليلة التكلفة في المناطق الحضرية[٤٩] .

ج -في مجال الرعاية الصحية

تمثل السياسة الصحية بعد هام من أبعاد السياسات الاجتماعية اذ ان تحقيق هدف التنمية في أي مجتمع لابد أن يستند إلى مجتمع يتسم أفراده بمستوى صحي مرتفع ووعي صحي ، إن ما يميز الخدمات الصحية الماليزية عن غيرها من الخدمات الأخرى سواء في الدول المجاورة أو غيرها هو الدعم الحكومي المتزايد والمرسوم وفق احتياجات المجتمع وبناءا على خطط إستراتيجية تراعي حاجات الحاضر دون الإخلال بمتطلبات المستقبل، تتكفل الحكومة الماليزية بتغطية نفقات نحو ٩٨٪ من تكاليف الرعاية الصحية، ولا يشمل ذلك السكان الأصليين بل حتى الأجانب منهم بغض النظر عن ظروف إقامتهم ومدى شرعيتها [٥٠]، ففي عام ٢٠١٦ نجد أن الدولة خصصت ما يقارب ٣,٨٪ من الناتج القومي الإجمالي من أجل تغطية النفقات الصحية [٥١]، لقد ركزت ماليزيا عبر برامج التنمية في القطاع الصحي على عدة برامج أساسية لعل من أهمها : برامج تحسين مستوى صحة المواطنين ، برامج الخدمة الصحية الوقائية بهدف الحد من انتشار الأمراض المعدية و غير المعدية مثل مرض الكوليرا ومرض الايدز ، برامج التحصين مثل التطعيمات اللازمة للأطفال، برامج التغذية و الطعام و التوعية بأهمية الأمان الصحي ، توفير فرص التدريب لهم في الخارج للأطباء، و الأخصائيين، و الصيادلة، و غيرهم. كما أتيحت الفرص أمام أطباء أجانب وأخصائيين لسد العجز في بعض التخصصات ، برامج تحسين نوعية الخدمة الصحية إذ تسعى الحكومة الماليزية لتطبيق التكنولوجيا في مجال الرعاية الصحية وذلك عن طريق تزويد المواطنين بكروت ذكية تحوي بيانات شاملة عن الحالة الصحية للمريض عبر حياته حتى يسهل تقديم خدمة صحية جديدة له ، إضافة الى برامج التنمية والبحث الطبي في ماليزيا: منها انشاء مراكز للتحكم في مرض الملاريا والتلوث والبيئة، ويوجد معهد الصحة العامة الذي يمثل نقطة ارتكاز على المستوى القومي ومركز التعاون مع منظمة الصحة العالمية للبحث

في مجال النظم الصحة، ويوجد معهد إدارة الصحة ومعهد الارتقاء بالصحة وشبكة مراكز البحث الاكلينيكي ، كما تتولى وزارة الصحة التي تدار بنحو مركزي تقديم الرعاية الطبية ، ولغير القادرين بدون تكلفة أو بتكلفة اسمية [٥٢] .

د - في مجال مكافحة البطالة

لقد انتهجت ماليزيا عدة برامج لاحتواء البطالة من هذه البرامج توفير دورات تدريبية للعاطلين عن العمل من أجل تعزيز قدراتهم ودخول سوق العمل، وأثناء القيام بتلك الدورات تقوم هي بدفع رواتب باهظة الثمن لهؤلاء العاطلين، ثم بعد انتهاء هذه الدورات التدريبية تقوم بتوفير فرص العمل لهم، وإن لم يلتحقوا بمناصب العمل فهم مضطرين لإرجاع المصاريف والرواتب التي دفعت لهم أثناء الدورات، وبالتالي هذا النوع من السياسات هو يعمل كرادع أو وسيلة ضغط على هؤلاء العاطلين، وهو يعكس مدى إرادة الدولة في تشغيل مواطنيها إلا لمن أبى، ولا يتوقف دور الدولة عند هذا الحد فقط بل هي تدعم الجهات المستخدمة من أجل تقديم حوافز مالية ومزايا للعاملين الجدد، حتى أنه يندر في ماليزيا أن تجد من يتخلى عن منصبه طوعا، وهذه السياسات هي بطبيعة الحال تراعي كل فئات المجتمع ، كما إن سياسات جذب الاستثمارات الأجنبية قد وفرت مناصب للعمل، والتي فاضت في الكثير من المجالات عن حاجات السكان الأصليين وفتحت المجال لتوفير العمالة من الخارج[٥٣] .

هـ - في مجال الإسكان

لقد تبنت الدولة في هذا الإطار مشاريع إسكان عملاقة بهدف توفير المنازل لأصحاب الدخول المنخفضة والمتوسطة، بالتعاون مع القطاع الخاص وكان الهدف من هذه المشاريع إعادة بناء المجتمع الماليزي على أساس إلغاء التفرقة بين العرقيات المختلفة سواء الاقتصادية أو الديموجرافية ، وقد كان هدف الحكومة من اشتراك القطاع الخاص في بناء الوحدات السكنية منخفضة التكلفة هو إتاحة أكبر قدر ممكن من هذه الوحدات لمحدودي الدخل، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف منحت الدولة القطاع الخاص حوافز عديدة، مثل إعطائه قروض بتسهيلات كبيرة وتبسيط الإجراءات والتشريعات اللازمة للبناء من هذه المشاريع على سبيل المثال مشاريع الإسكان في الخطتين السابعة (١٩٩٦ - ٢٠٠٠)، والثامنة (٢٠٠١- ٢٠٠٥) والتي حددت من خلالهما بناء حوالي ٨٠٠،٠٠٠ وحدة سكنية يقوم بها القطاع العام وهذا الهدف تم تحققه، بل وتجاوزه ليصبح عدد الوحدات المنشأة ٨٥٩,٤٨٠ وحدة، أي حوالي ١٠٧,٤٪ من أهداف الخطة، وبالنسبة للقطاع الخاص فقد حدث نفس الأمر؛ حيث حدد له بناء ٥٧٠,٠٠٠ وحدة سكنية؛ فتم إنشاء ٧٣٧,٨٥٦ وحدة أي حوالي ١٢٩،٤٪معظمها للفئات ذات

الدخـول المحـدودة والمنخفضـة. كمـا شـملت أهـداف الدولـة في مجـال الإسـكان عـدد مـن القطاعات المهمـة مثـل توفـير وحـدات إسـكانية للعاملـين بالقـوات المسـلحة والشرطـة، وللعاملـين في الخدمـات الطبيـة، وخاصـة بالأماكـن النائيـة، وكذلـك بالنسـبة للمدرسـين [٥٤].

ومـن الجديـر بالذكـر ان هنـاك مجـالات أخـرى شـهدت تننميـة ، منهـا المجـال الثقـافي و البيئـي ، ففـي المجـال الثقـافي قامـت الحكومـة الماليزيـة بتعزيـز القيـم الأخلاقيـة الايجابيـة كجـزء مـن متطلبـات التنميـة ، مثـال ذلـك مـا ورد في الخطـة الماليزيـة الثامنـة (٢٠٠٥-٢٠٠١) بالاعـتراف بالتعـدد العرقـي الطائفـي، وجعـل هـذا التنـوع والاختـلاف عامـل قـوة وليـس عامـل ضعـف ، كمـا اهتمـت بالثقافـة العامـة مـن خـلال تكريـس عـادة القـراءة بـين الأفـراد وخاصـة العامة و تطويـر البنيـة التحتيـة للمكتبـات و تزويدهـا بكتـب كافيـة وحديثـة، إضافـة الى محاولـة ماليزيا ربـط جميـع الأعـراق بربـاط يتمثـل في عـدد مـن المبـادئ التـي يتـم تطبيقها عـلى الجميـع بدون تمييـز، وذلـك مـن أجـل إيجـاد وحـدة قوميـة، وقـد عرفـت هـذه المبـادئ باسـم «رونكاجـورا» ومعناهـا الأيدولوجيـا القوميـة [٥٥].

وفيمـا يخـص المجـال البيئـي فقـد سـعت ماليزيـا للحفـاظ عـلى البيئـة وتحسـين نوعيـة حيـاة المواطنـين، وتهـدف سياسـة البيئـة القوميـة إلى تحقيـق بيئـة صحيـة ونظيفـة ومنتجـة للأجيـال الحاليـة والاجيـال القادمـة، إدارة اسـتغلال المـوارد الطبيعيـة للحفـظ عـلى قاعـدة المـوارد ومنـع التدهـور البيئـي[٥٦] .

كمـا لـم يقتـصر اهتمـام بالسياسـات الاقتصاديـة والاجتماعيـة فحسـب فقـد اهتمـت ماليزيـا بتطويـر المجـال العسـكري مـن خـلال اتبـاع عـدة سياسـات وبرامـج تطويـر ؛ فقـد بـدأت ماليزيا في ثمانينيـات القـرن المـاضي باتبـاع سياسـه تصنيـع المعـدات الدفاعيـة والعسـكرية والتقنيـة في ماليزيـا محليـا ؛ بعـد ان كانـت تعتمـد ماليزيـا عـلى اسـتيرادها لسـنوات عديـدة ، بعـد ذلـك أتبعت ماليزيـا أنشـاء مـشروع لصناعـة وإنتـاج الأسـلحة الهجوميـة، بالشراكـة بـين شركات حكوميـة وشركات أجنبيـة؛ وذلـك بهـدف ضمـان مصـدر ثابـت للإمـدادات العسـكرية لـكل الأجهـزة العسـكرية الماليزيـة دون انقطاعهـا أو ارتباطهـا بعوامـل خارجيـة تؤثـر عـلى هـذه الصناعـة، كمـا خصخصـت ماليزيـا بعـض المرافـق العسـكرية ، ومـن هـذه المرافـق مسـتودع فحـص وإصـلاح وتجديـد الطائـرات AIROD [٥٧]، كذلـك خصخصـة شركات في قطـاع صناعـة السـفن البحريـة العسـكرية المعروفـة اختصـار ب (BHIC) [٥٨]، كمـا أنشـئت ماليزيـا في عـام ١٩٩٩مجلـس صناعـة الدفـاع والأمـن الماليـزي MDIC ، ويهـدف المجلـس إلى دعـم الصناعـة المحليـة العسـكرية وتسـويقها للمشـترين في خـارج الإقليـم الآسـيوي، ومسـاعدة الـشركات الماليزيـة عـلى الدخـول لأسـواق جديـدة، وبنـاء علاقـات عسـكرية مـع المؤسسـات الصناعيـة العسـكرية في العديـد مـن البلـدان حـول العالـم

[٥٩] ، لكن مايجدر الإشارة اليه ومن خلال تتبع تاريخ ماليزيا ان دور الجيش في الحياة الوطنية لماليزيا كان غير سياسي عند مقارنته الدول المجاورة لها فالقوات المسلحة تحت السيطرة الكاملة للحكومة المدنية والتي كانت مقبولة على نطاق واسع على أنها شرعية من قبل عموم السكان ، وكذلك من قبل القيادة العسكرية والشخصيات .وهكذا استطاعت ماليزيا من خلال هذه السياسات أن تحرز العديد من النجاحات في مجال تحقيق التنمية المستدامة وهذا ما سنتطرق اليه في المطلب اللاحق .

المطلب الثالث:الإنجازات التنموية في ماليزيا

لقد ساهمت السياسات التنموية التي تم تطرق لها في المطلب السابق من تحقيق إنجازات ونجاحات في مجال تحقيق التنمية المستدامة وفي هذا المطلب سنتناول الإنجازات التنموية في ماليزيا من خلال عدة أصعدة.

اولاً: على الصعيد الاقتصادي:

أ – زراعيا: لقد تطور الاقتصاد الزراعي فأصبح يسهم بنحو ٢١٪ من الناتج المحلي، كما أصبحت ماليزيا أول منتج عالمي لزيت النخيل، بما يعادل ١٠٪ من صادرات ماليزيا ؛ اذ أصبح القطاع الزراعي في فترة ١٩٩٦-٢٠٠٠ القطاع الأكثر اسهاما في تنمية الاقتصاد بعد التصنيع والخدمات التصنيعية[٦٠] .

لقد حقق القطاع الزراعي انجازات ضخمة خصوصا فيما يتعلق بتنمية المورد البشري في المناطق الزراعية وهذا ما نتج عنه تعزيز الأمن الغذائي، زيادة الانتاجية والمنافسة في هذا القطاع، تعميق الروابط مع القطاعات الأخرى، اضافة الى حفظ و استعمال الموارد الطبيعية بشكل سليم ومناسب ، ويرجع هذا الإنجاز الزراعي الى متابعه الحكومة المستمرة لرصد ومتابعة وتطوير الأنشطة الزراعية والمنتجات الزراعية الماليزية والعمل على تسويقها والترويج لها ، من خلال عدة مؤسسات أهمها هيئة التسويق الزراعية الوطنية (فاما) [٦١].

ب –صناعيا: تمكنت ماليزيا من احراز نجاحات صناعيا، ويمكن تلخيص اهم الصناعات التي حققت فيها ماليزيا تطور ملحوظ :

١ –صناعات السيارات : فقد نجحت في اقتحام مجالات صناعة السيارات مثل بروتون سيكا وهي أول سيارة ماليزية تظهر في السوق سنة ١٩٨٣، ثم أعقبها بعد ذلك بروتون أسوارا سنة ١٩٩٢ ، و سيارة برودوا ثم بروتون ويرا ، ثم السيارة واجا التي أثبتت ماليزيا من خلالها قدرتها على استيعاب التكنولوجيا [٦٢] .

٢ -الصناعات الغذائية: لقد أصبحت ماليزيا من خلال السياسات الناجحة من تصدير المنتجات الغذائية لأكثر من ٢٠٠ دولة اهمها سنغافورة، اندونيسيا، الولايات المتحدة، تايلند، الصين ، كما أصبحت ماليزيا ثالث أكبر منتج للحوم و الدواجن في منطقة آسيا والمحيط الهادي متممتعة باكتفاء ذاتي في الدواجن، والبيض، كما اصبحت ماليزيا من أكبر مصنعي الكاكاو في آسيا وهي خامس أكبر دولة منتج للكاكاو في العالم، وكما وتعد ماليزيا من المنتجين الأوائل في تصنيع التوابل وهي سادس أكبر دولة في العالم مصدر للفلفل ومنتجاته، كما ويتم إنتاج التوابل الأخرى مثل الكزبرة، الكركم.

٣-الصناعات القائمة على المطاط: لقد حققت ماليزيا في هذا المجال من الصناعات نجاح واسع من خلال صناعة وتصدير المنتجات المطاطية في صناعة السيارات، والصناعات الكهربائية، والالكترونية، وغيرها وتساهم صناعة المنتجات المطاطية بـ ٥٢,٩ مليار رنجيت في الناتج القومي الإجمالي .

٤-الصناعات القائمة على الأخشاب: مثل الأثاث الخارجي غرف النوم، وغرف تناول الطعام، ، الخ ، وقد بلغت صادرات الخشب في عام ٢٠١٣م بـ ٢,٤١ مليار رنجيت ماليزي، وصادرات خشب الرقائق بـ ٥,٣٢مليار رنجيت، ولقد تمكنت صناعة الخشب الرقائقي الماليزية من تحقيق معايير الجمعية الدولية bs، والمعايير البريطانية jas الدولية لذلك يوجد ١٢٥ معمل للخشب الرقائقي.

٥-الصناعات الكهربائية والإلكترونية: واهم هذه الصناعات هي: الحواسيب اللوحية الهواتف الذكية أجهزة التلفاز والاستقبال المنتجات السمعية والبصرية. منصات الالعاب الإلكترونية الكاميرات الرقمية اللوحات الإلكترونية ، ويساهم هذا القطاع بحصة كبيرة من صادرات البلاد تبلغ حوالي ٣٢,٨٪، وقد بلغت صادرات هذا القطاع ٢٢,٣٦ مليار رنجنت ماليزي أي ٩ مليار دولار، ويشغل من إجمالي العمالة ٢٧,٢٪، طبقا للإحصائيات ٢٠١٣م. وقد ساهم قطاع التصنيع والتوسع الذي صاحبه في تشغيل الكثير من العمالة من ماليزيا ومن القادمين من محيطها الإقليمي [٦٣].

ثانياً : على الصعيد الاجتماعي:

لقد حققت ماليزيا من السياسات التنموية الاجتماعية نجاحات ملموسة ، ففي مجال التعليم ارتفع عدد من يعرفون القراءة والكتابة عام ٢٠١٠ حوالي ٩٣,١ ٪ من مجموع السكان مقارنه بحوالي ٥٣٪ عام ١٩٧٠,[٦٤] كما بلغ عدد الطلاب الماليزيين في الولايات المتحدة

الأمريكية ١٧,٠٠٠طالب في سنة ١٩٩٦ وهو ما جعل ماليزيا في الترتيب السابع لأكبر مجموع الطلبة الأجانب في الولايات المتحدة، كما احتلت ماليزيا المرتبة السادسة عالميا في الانفاق على التعليم الابتدائي، كما ازدادات عدد المكتبات من ٤٨٧ عام ١٩٩٥ الى ٦١٠ عام ٢٠٠٠، و ارتفع عدد مستخدمي المكتبات من ٤ مليون عام ١٩٩٦ الى ٦ مليون عام ٢٠٠٠ [٦٥] . وارتفع عدد مستخدمي شبكة الانترنت الى ٨٠,١ من كل ١٠٠ شخص لعام ٢٠١٧ مقارنة ب٤٨,٦ من كل ١٠٠ شخص لعام ٢٠٠٥ ، كما ارتفع الانفاق على البحوث والتطوير من ٠,٦ من الناتج المحلي الإجمالي الى ١,٣ من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٥ [٦٦] .

اما في المجال الصحي للمواطنين الماليزيين، فقد أرتفع العمر الافتراضي بالنسبة للرجال ٧٠ عاما و ٧٥ عاما بالنسبة للنساء في سنة ٢٠٠٢ مقابل ٦١ عاما للرجال و ٦٥ عاما للنساء في سنة ١٩٨٠ [٦٧] ، اما حسب أحصاءات ٢٠١٥ فقد ارتفع العمر الافتراضي للرجال الى ٧٣ عام و ٧٧ بالنسبة للنساء [٦٨]، أصبحت المستشفيات الماليزية تتمتع بجودة عالية في تقديم الخدمات واستطاعت الحصول على شهادة الايزو ٩٠٠٢، وهو ما يخولها لتكون مستشفيات دولية ومحل إقبال عالمي، كما أنشئت منظمة الصحة العالمية معهد البحث الطبي في ماليزيا كمركز إقليمي لمنظمة الصحة العالمية والذي يقدم تدريب في مجالات الصحة المختلفة للمتخصصين من مناطق مختلفة من منطقة الباسفيك ومن افريقيا.[٦٩]

ويرى الباحث إن الزيادة في العمر الافتراضي، تعود إلى التحسينات في البيئة الصحية والترفيهية، ومن ثم يعود الفضل إلى سياسة الحكومة التي تنتهجها من أجل التنمية الصحية.

وبخصوص احتواء البطالة، فقد حققت نجاح باهر في مجال محاربة البطالة بعد أن تحولت من بلد مصدر للمواد الخام الى دولة يعتمد اقتصادها على مجالات خدماتية وصناعية متعددة، ففي عام ٢٠١٢ ذكرت الإحصائيات أن معدل البطالة في ماليزيا قد انخفض إلى نحو ٤٪ فقط بعد ان كان متوسط معدل البطالة ١٠٪ خلال الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين [٧٠] وبحسب احصائيات ٢٠١٩ فقد انخفض معدل البطالة الى ٣,٣٪ [٧١]، كما سياسات جذب الاستثمارات الأجنبية قد وفرت مناصب للعمل، والتي فاضت في الكثير من المجالات عن حاجات السكان الأصليين وفتحت المجال لتوفير العمالة من الخارج. وهو ما جعل ماليزيا من أكثر دول جنوب شرق آسيا جذبا للعمالة، اذ أعلن نائب الوزير السابق للموارد البشرية الماليزية عبد الرحمن بكر، أن ماليزيا سجلت ثاني أدنى نسبة للبطالة بين دول رابطة الآسيان بعد سنغافورة وضمن ال٢٠ دولة الأقل بطالة في العالم وفيما يخص نسبية الفقر فقد بلغت نسبة الفقر سنة ٢٠٠٠ حوالي ٥,٥٪ وهو ما يشكل تناقضا بحوالي ٣ أضعاف عما كان عليه في السبعينيات [٧٢].

ثالثا: في مجال قطاع السياحه

أصبحت ماليزيا بفضل السياسات التنموية الناجحة تحتل المركز التاسع عالميا سياحيا، وتوفر لها السياحة ثالث أكبر مصدر للدخل القومي وبنسبة ١٥٪، ولقد احتلت المرتبة الأولى عالميا كوجهة سياحية مفضلة للسائحين المسلمين خلال سبع سنوات متتالية، للفترة من ٢٠١١-٢٠١٧ حسب المؤشر العالمي للسياحة الحلال الصادر عن شركتي ماستركارد و كرسنت ريتنج. وفي سبتمبر ٢٠١٥ احتلت ماليزيا المرتبة الثانية بعد دبي كأفضل وجهة سياحية للتسوق عالميا للسائح المسلم [٧٣] ،وقد ارتفع عدد السياح الوافدين الى ماليزيا من ١٦,٤٣١ مليون سائح عام ٢٠٠٥ الى ٢٥,٩٤٨ مليون سائح عام ٢٠١٧ [٧٤]، ويرجع نجاح ماليزيا في مجال السياحة الى اتباع عدة سياسات منها الترويج لحملة (زوروا ماليزيا) ، كما تعتبر ماليزيا أكثر الدول أمناً وتتمتع بمناخ معتدل طول السنة مما جعلها تحظى باهتمام بالغ للزيارة والرحلات من شتى أنحاء العالم [٧٥].

ومن الجدير بالإشارة ان ان ماليزيا أصبحت ومن خلال اهتمامها بالقطاع المالي مركز أقليميا للمؤسسات المالية وخاصة الاسلامية ، كما أصبحت مركز عالميا بإنشائها مركز لابوان ليكون مركزا عالميا للخدمات المالية للشركات الأجنبية العاملة في ماليزيا لأعمالها في الخارج عام [٧٦] ١٩٩٠ .

كما ارتفع ارتفاع متوسط دخل الفرد الماليزي من ٦٠٠ دولار عام ١٩٨٠ [٧٧]إلى ٩,٩٥١ آلاف دولار عام ٢٠١٧ ، وارتفع معدل الناتج المحلي الإجمالي من ١٤٣,٥٣٤ مليار دولار لعام ٢٠٠٥ الى ٣١٤,٧٠٧ مليار دولار لعام ٢٠١٧ ، اما حجم التجارة الخارجية لماليزيا فقد بلغت مجمل صادراتها لعام ٢٠١٨ حوالي ٢٤٦,٦٧٠ مليار دولار كما بلغت مجمل وارداتها ٢١٨,٦٧٤ مليار دولار لعام ٢٠١٨ وعلى هذا الأساس وهذا يوضح بأن حجم الصادرات أكبر من حجم الواردات، وبالتالي يعد مؤشرا هاما يمكن الاعتماد عليه في تقييم الدول من حيث التطور الاقتصادي، وزيادة مستوى التنمية[٧٨] .

وقد انعكست آثار انجازات التنمية المستدامة مجتمعة في صورة نتائج إيجابية وضعت ماليزيا في مكان بارز على مستوى العالم، سيما أصبح ترتيبها في مؤشر السلام العالمي رقم ٢٠ من ١٧٠ دولة عام ٢٠٢٠ [٧٩] . ويمكن القول إن هذه المكانه العالمية والارتفاع في الناتج المحلي الاجمالي، تعود إلى السياسات التنموية الناجحة التي انتهجتها ماليزيا .

الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات

أصبح التوجه نحو التنمية المستدامة ضرورة حتمية بالنسبة للدول المتقدمة والنامية

على حد سواء، نظرا لدورها في تطور الدول ورُقيها ، لقد تهيأت لتجربة ماليزيا في التنمية المستدامة عدد من المقومات بالإضافة الى عدد من القيادات السياسية المتميزة، التي تتمتع بروح المبادرة والتأثير في مجرى الأحداث فضلا عن تميزها بحس سياسي يتصف بالوطنية والوعي التام بالأوضاع السياسية العالمية. إضافة إلى وجود شعب متسامح ويملك قيمة إنسانية نبيلة قوامها حب البناء والتقدم، وعدم الميل للعنف، وهذا بدوره ما أسهم في نجاح تجربة التنمية المستدامة الماليزية، إذ تمكن الماليزيون من تطوير نموذجهم عبر إدارة الاختلاف بالكثير من المهارة، فماليزيا تخطو اليوم لأن تصبح من القوى الصناعية المهمة، وما كان ذلك ليتحقق لولا توافر إرادة سياسية فعلية. لقد أدركت ماليزيا أن تحقيق نهضتها ومكانتها في إطارها الإقليمي وعلى المسرح الدولي لا يمكن أن تتحقق من خلال إثار النعرات الطائفية والعرقية بين شرائح المجتمع الماليزي، أو بإثارة الخلافات مع دول الجوار القريب أو انتهاج سياسة انعزالية، أو افتعال الحروب والصراعات مع الدول الفاعلة في المنظومة الدولية، فماليزيا تنتهج سياسة براغماتية نفعية تقوم على تجنب الانحياز في الصراعات الإقليمية والحفاظ على علاقات متوازنة مع جميع الدول.

وفي ختام دراستنا هذه الدراسة الموسومة بـ (**التنمية المستدامة في ماليزيا: السياسات التنموية والإنجازات المتحققة**) توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات وهي النحو الآتي: -

أولا : الاستنتاجات

١. أن ماليزيا حققت نجاحا مبهراُ في عملية التنمية المستدامة ويرجع ذلك الى امتلاكها مقومات تنموية متميزة المتمثلة بالقيادة الماليزية الرشيدة ، وفرة الموارد الاقتصادية ، والإرادة الشعبية في التغيير والجدية والمثابرة، التخطيط الدقيق والنظرة بعيدة المدى، فضلاً عن موقعها الجغرافي الذي ساهم هذا الموقع في التأثير في الجوانب الاقتصادية والحضارية لسكانها من حيث النشاط الاقتصادي والاحتكاك الحضاري والذي انعكس ايجابيا على سكانها.

٢. تعتبر تجربة التنمية المستدامة لماليزيا من أبرز التجارب حول العالم، اذ استطاعت ماليزيا أن تتحول بنجاح من اقتصاد يعتمد على الاقتصاد الزراعي إلى اقتصاد متنوع.

٣. حققت ماليزيا إنجازات تنموية في عدة مجالات اقتصادية واجتماعية وبيئية وثقافية جيدة ويرجع ذلك لتبنيها لسياسات تنموية ناجحة.

٤. أستطاعت ماليزيا من خلال السياسات التنموية الاجتماعية الهادفة إلى تخفيف معدلات البطالة من تخفيض معدلات البطالة إلى مستويات دنيا، كما استطاعت ماليزيا بتخفيض مستويات الأمية والرقي بالمستوى التعليمي للأفراد مع تعزيز الخدمات الصحية المقدمة لأفراد المجتمع.

٥. وعلى ضوء ما تم التوصل إليه يمكن الإشادة بالتجربة التنموية المستدامة لماليزيا، أذ استطاعت هذه الدولة من التحول من الاقتصاد القائم على الموارد الطبيعي إلى الاقتصاد المتنوع مع الاتجاه نحو زيادة كفاءة هذا الأخير من خلال الاهتمام أكثر بالجوانب البيئية والاجتماعية .

ثانيا: التوصيات

في ضوء النتائج أعلاه، يمكن إبداء التوصيات الآتية :

١. هذه التجربة التنموية الرائدة في كثير من عناصرها يجب على العراق الاستفادة منها، بأن ترتقي المكونات السياسية والفكرية إلى تجسيد الوحدة الوطنية بأفعالها وليس بأقوالها، بإشاعة ثقافة التسامح بالمضي قدما إلى الإمام لتحقيق التنمية بكافة أشكالها عن طريق تطبيق ما فعلته ماليزيا.

٢. اعطاء دور للقطاع الخاص والاهتمام بالاستثمار التنموي المدروس حتى يقل الضغط على القطاع العام فليس باستطاعة القطاع العام وحده من تحقيق التنمية بشكل صحيح.

٣. تمتين العلاقات بين العراق وماليزيا وعقد المزيد من الاجتماعات والندوات في العراق وإشراك فيها أشخاص فاعلين من الجانب الماليزي من اجل نقل التجربة الماليزية في التنمية إلى العراق فعلى سبيل المثال في وكالة الاستجابة لطوارئ الكمبيوتر (OIC-CERT) المختصة بالأمن السيبراني نجد اكثر الدول الإسلامية والعربية متعاونه في ماليزيا في سبيل الإفادة من خبرتها في مجال الامن السيبراني بينما نجد العراق غير مشترك في هذه المبادرة ونحن في أمس الحاجة الى هذا المجال خاصة في ظل تعرض بعض المواقع الحكومية العراقية للاختراق الالكتروني.

المصادر : -

١. احمد حسن السمان ، الصحافة والتنمية المستدامة ،ط١ ،مصر ،المكتبة الاكاديمية ، ٢٠١١.

٢. بدري احمد أبو الحسن , خبرات بعض دول جنوب شرق آسيا في تطبيق نظام الاعتماد بمؤسسات التعليم الجامعي وامكان الافادة منها بجمهورية مصر العربية , مجلة كلية التربية بالفيوم , مصر , جامعة الفيوم - كلية التربية , العدد ٦ , ٢٠٠٧.

٣. بن عبدالعزيز سفيان , بن عبدالعزيز سمير , التنمية الاقتصادية في ماليزيا ، تجربة إسلامية رائدة , مجلة البدر , الجزائر , جامعة بشار , العدد ١٢.

٤. بهاء أنور حبش , تعقب الأداء الاقتصادي في ماليزيا في ضوء تغيير أساليب التعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر , مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية , جامعة تكريت - كلية الإدارة والاقتصاد , المجلد ٤ العدد ١١ , ٢٠٠٨.

٥. بوزرب خير الدين , تجربة التنمية المستدامة في ماليزيا الجهود المبذولة والنتائج المتحققه, ابعاد التجربة التنموية في ماليزيا , ط١, المانيا برلين , المركز العربي الديمقراطي , ٢٠١٩.

٦. جلال حسن، التجربة الماليزية في مجال التنمية المستدامة، في كتاب التنمية التنموية في ماليزيا، ط ١، المانيا برلين، المركز العربي الديمقراطي، ٢٠١٩.

٧. خويلدات صالح . طرايش معمر , قوة تنويع محفظة الاستثمار بدون نفط، التجربة الماليزية , مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي , الجزائر , جامعة المسيلة , العدد ١, ٢٠١٧.

٨. رجاء إبراهيم سليم , تجربة التعليم في ماليزيا , الإسلام الحضاري (النموذج الماليزي) , ط٢, الامارت العربية , دبي , مركز المسبار للدراسات والبحوث , السنة ٢٠١١.

٩. رقية شوشان , التنمية البشرية المستدامة بين الواقع والمأمول : قراءة في التجربة الماليزية,جرش للبحوث والدراسات,الأردن,جامعة جرش,العدد٢,٢٠١٦

١٠. رقية شوشان ،التنمية البشرية المستدامة بين الواقع والمأمول : قراءة في التجربة الماليزية ،جرش للبحوث والدراسات ،الأردن ،جامعة جرش ،العدد٢ ، ٢٠١٦.

١١. سامية مقعاش , قياس العلاقة بين التمويل الأجنبي والنمو الاقتصادي في ماليزيا خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٤. , مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية , الجزائر , جامعة أم البواقي , العدد ٩ , ٢٠١٨.

١٢. سمير عبدالرسول , مهاتير محمد : الأنموذج و التجربة , بحوث اقتصادية عربية , بيروت , مركز دراسات الوحدة العربية , العدد ٤٣ , ٢٠٠٨.

١٣. الصديق طلحة محمد ،التنمية المستدامة في اطار الاقتصاد الإسلامي ،مجلة الثقافة والتنمية ،مصر ، جمعية الثقافة والتنمية ،العدد١٠٤ ، ٢٠١٦ .

١٤. عارف التير , تنمية الموارد البشرية في ليبيا من خلال إعادة هيكلة نظام التعليم الأساسي : كوريا - الجنوبية - سنغافورة - ماليزيا نموذجاً , مجلة العلوم الإقتصادية والسياسية , ليبيا , جامعة الزيتونة - كلية الإقتصاد والعلوم السياسية - بني وليد , العدد ٣, ٢٠١٤.

١٥. عبدالله بن عبدالرحمن البريدي ،التنمية المستدامة مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة و تطبيقاتها،ط١ ،السعودية ،العبيكان للنشر ،٢٠١٥ .

١٦. عرقوب خديجة , مقومات نجاح السياحة الحلال في ماليزيا , مجلة البشائر الاقتصادية , الجزائر , كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية , العدد ١ ,٢٠١٨,.

١٧. عطا الله سليمان، اسراء كاظم، المقومات الاقتصادية لماليزيا واثرها في قوة الدولة، لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة واسط، كلية الاداب، العدد ١١، السنة ٢٠١٣.

١٨. علي احمد درج , التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربياً , مجلة جامعة بابل العلوم الصرفة والتطبيقية , المجلد ٢٣ العدد٣ , ٢٠١٥.

١٩. فطيمة حاجي , تجربة ماليزيا في تحسين مناخ الاستثمار ومدى استفادة الجزائر من هذه التجربة , مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية , الجزائر , مؤسسة كنوز الحكمة للنشر و التوزيع , العدد ٤ , ٢٠١٤.

٢٠. كاملي زهيرة , التجربة الاقتصادية والتنمية المستدامة في ماليزيا , ابعاد التجربة التنموية في ماليزيا , ط١, المانيا برلين , المركز العربي الديمقراطي , ٢٠١٩.

٢١. كتيب الاحصاءات العالمية لعام ٢٠١٩ ، نيويورك ، منشورات الأمم المتحدة ، ٢٠١٩.

٢٢. لبنى عبدالفتاح الدسوقى ، السياسات التنموية وأثارها على التنمية البشرية في ماليزيا ، مجلة البحوث التجارية ، مصر ، جامعة الزقازيق - كلية التجارة ، مج ٣٩ ، ع١ ، ٢٠١٧ .

٢٣. ماهر جبار الخليلي , سياسة الإسكان في ماليزيا وإمكانية الإفادة منها , مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية , جامعة الكوفة , كلية الإدارة والاقتصاد , عدد خاص بمؤنمر الإسكان, ٢٠١٥.

٢٤. محمد صادق اسماعيل ، التجربة الماليزية والصحوة الاقتصادية ، مصر ، دار العربي للنشر ، السنة ٢٠١٤,.

٢٥. محمود عبدالفضيل , العرب والتجربة الاسيوية الدروس المستفادة , ط١, بيروت , مركز دراسات الوحدة العربية , ٢٠١٠ .

٢٦. مختار بونقاب , دراسة التجربة الماليزية في مجال محاربة ظاهرة البطالة (الدروس المستفادة), في الملتقى الوطني الرابع حول: سياسات التشغيل والتقليل من البطالة في الجزائر , الجزائر .جامعة الشادلي بن جديد, ٢٠١٧

٢٧. مرداوي كمال ،الإطار التحليلي للتنمية المستدامة وتطبيقاته على الدول العربية ،مجلة العلوم الإنسانية ،الجزائر ،جامعة منتوري قسنطينة ،العدد ٣٣ ، ٢٠١٠.

٢٨. المصري بلال محمد , الهندسة الاقتصادية الماليزية في القضاء على الفقر والبطالة « دروس مستفادة للاقتصاد الفلسطيني» , مجلة البشائر الاقتصادية , الجزائر , جامعة بشار , العدد ٣ , ٢٠١٧.

٢٩. مصطفى بوشامة ،التنمية المستدامة من منظور إسلامي ،دراسات اقتصادية ،الجزائر،مركزالبصيرةللبحوثوالاستشاراتوالخدماتالتعليمية،العدد١٦،٢٠١٠.

٣٠. مهدي إسماعيل , تجارب دولية في الخصخصة : دروس من تجارب ماليزيا ونيوزيلاندا والمكسيك , مجلة العلوم الاجتماعية , الكويت , جامعة الكويت - مجلس النشر العلمي , العدد ٢ , ١٩٩٦.

٣١. ناصر يوسف، دينامية التجربة اليابانية في التجربة المشتركة. دراسة مقارنة بالجزائر وماليزيا ، ط ١ ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١٠.

٣٢. نوال عبدالمنعم بيومي , التجربة الماليزية وفق مبادئ التمويل والاقتصاد الإسلامي , ط١, القاهرة , مكتب الشروق الدولية , السنة ٢٠١١.

٣٣. نور الدين عياشي ،المسألة الصحية بين الأهداف التنموية للألفية وأهداف التنمية المستدامة،مجلة العلوم الإنسانية ،الجزائر ،جامعة منتوري قسنطنية ،العدد ٥٠ ،٢٠١٨ .

٣٤. نورين بو مدين ،تنمية الريف كمدخل لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة،مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ،الجزائر،جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف ،العدد ١٤، ٢٠١٦.

٣٥. هدى ميتيكس , التجربة التنموية في ماليزيا , , الإسلام الحضاري (النموذج الماليزي) , ط٢, الامارت العربية , دبي , مركز المسبار للدراسات والبحوث , السنة ٢٠١١.

٣٦. احمد زيطوط ، تمويل التنمية المستدامة في البلدان النامية ، الجزائر ،جامعة الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية ،رسالة ماجستير غير منشورة ،٢٠١٤.

٣٧. انس مالك عواد، الحكم الرشيد والتنمية في ماليزيا (٢٠٠٢-٢٠١٨) الأردن، عمان،جامعةالالبيت،معهدبيتالحكمة،رسالةماجستيرغيرمنشورة،٢٠١٩.

٣٨. ايراهيم صديق محمد ،معايير التنمية المستدامة وإمكانية تطبيقها في السودان (٢٠١٦ – ٢٠٣٠) ،السودان،جامعة ام درمان الإسلامية ،معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي ،أطروحة دكتوراه غير منشورة ،٢٠١٦.

٣٩. حسين العلمي، دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة-دراسة مقارنة بين ماليزيا، تونس، الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، ٢٠١٣.

٤٠. عبدالجبار عبده سعيد ،اثر التنمية المستدامة للموارد المائية في اقتصاديات الامارات العربية المتحدة ،السودان ،جامعة ام درمان الإسلامية ،معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي ،اطروحة دكتوراه غير منشورة ، ٢٠١٧ .

٤١. عبدو مصطفى جامعة باتنه ،،تاثير الفساد السياسي في التنمية المستدامة ،الجزائر ،جامعة باتنه ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،رسالة ماجستير غير منشورة ، ٢٠٠٧ .

٤٢. Global Peace Index ٢٠٢٠, Australia, Institute for Economics and Peace,٢٠٢٠, ,at https://www.economicsandpeace.org/.

Endnotes

١ تمت ترجم هذا التقرير إلى اللغة العربية ونشر في العدد (١٤٢) من مجلة عالم المعرفة التي يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون و الآداب في دولة الكويت متاح على الرابط التالي https://archive.org/details/aalam_almaarifa.

٢ عبدالله بن عبدالرحمن البريدي ، التنمية المستدامة مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة و تطبيقاتها ،العبيكان للنشر ،الرياض ،٢٠١٥ ،ص٥٣.

٣ عبدالله بن عبدالرحمن البريدي، مصدر سبق ذكره ،ص٥٢.

٤ مصطفى بوشامة ،التنمية المستدامة من منظور إسلامي ،دراسات اقتصادية ،الجزائر ،مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية ،العدد ١٦ ، ٢٠١٠ ،ص٩٦.

٥ احمد زيطوط ،تمويل التنمية المستدامة في البلدان النامية ، الجزائر ،جامعة الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية ،رسالة ماجستير غير منشورة ،٢٠١٤ ،ص١٨.

٦ عبدو مصطفى جامعة باتنه "تاثير الفساد السياسي في التنمية المستدامة ،الجزائر ،جامعة باتنه ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،رسالة ماجستير غير منشورة ، ٢٠٠٧ ص ٥٠.

٧ الصديق طلحة محمد ،التنمية المستدامة في اطار الاقتصاد الإسلامي ،مجلة الثقافة والتنمية ،مصر ، جمعية الثقافة والتنمية ،العدد١٠٤ ، ٢٠١٦ ،ص ٣٠٣.

٨ احمد حسن السمان ، الصحافة والتنمية المستدامة ،ط١ ،مصر ،المكتبة الاكاديمية ، ٢٠١١ ،ص ١٣٨.

٩ رقية شوشان ،التنمية البشرية المستدامة بين الواقع والمأمول : قراءة في التجربة الماليزية ،جرش للبحوث والدراسات ،الأردن ،جامعة جرش ،العدد٢ ، ٢٠١٦،ص١٤٥.

١٠ نور الدين عياشي ،المسألة الصحية بين الأهداف التنموية للألفية وأهداف التنمية المستدامة،مجلة العلوم الإنسانية ،الجزائر ،جامعة منتوري قسنطنية ،العدد ٥٠ ،٢٠١٨ ،ص ١٦٨.

١١ عبدالجبار عبده سعيد ،اثر التنمية المستدامة للموارد المائية في اقتصاديات الامارات العربية المتحدة ،السودان ،جامعة ام درمان الإسلامية ،معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي ،اطروحة دكتوراه غير منشورة ، ٢٠١٧ ،ص٤٨.

١٢ ايراهيم صديق محمد ،معايير التنمية المستدامة وإمكانية تطبيقها في السودان (٢٠١٦ – ٢٠٣٠) ،السودان،جامعة ام درمان الإسلامية ،معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي ،أطروحة دكتوراه غير منشورة ،٢٠١٦،ص٦٥.

١٣ نورين بو مدين ،تنمية الريف كمدخل لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة،مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ،الجزائر،جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف ،العدد ١٤، ٢٠١٦،ص ٣١ – ص ٣٢.

١٤ مرداوي كمال ،الإطار التحليلي للتنمية المستدامة وتطبيقاته على الدول العربية ،مجلة العلوم

الإنسانية ،الجزائر ،جامعة منتوري قسنطينة ،العدد ٣٣ ، ٢٠١٠ ،ص٣٨٦ . ص٣٨٧.

١٥ محمود عبدالفضيل , العرب والتجربة الاسيوية الدروس المستفادة , ط١, بيروت , مركز دراسات الوحدة العربية , ٢٠١٠ , ص١٢٣ .

١٦ هدى ميتيكس , التجربة التنموية في ماليزيا , , الإسلام الحضاري (النموذج الماليزي) , ط٢, الامارت العربية , دبي , مركز المسبار للدراسات والبحوث , السنة ٢٠١١ , , ص٢١٢.

١٧ رقية شوشان , التنمية البشرية المستدامة بين الواقع والمأمول : قراءة في التجربة الماليزية , جرش للبحوث والدراسات , الأردن , جامعة جرش , العدد ٢ , ٢٠١٦ , ص١٥٢.

١٨ محمد صادق اسماعيل ، التجربة الماليزية والصحوة الاقتصادية ، مصر ، دار العربي للنشر ، السنة ٢٠١٤, ص٥٩.

١٩ نوال عبدالمنعم بيومي , التجربة الماليزية وفق مبادئ التمويل والاقتصاد الإسلامي , ط١, القاهرة , مكتب الشروق الدولية , السنة ٢٠١١, ص٥٢ .

٢٠ لبنى عبدالفتاح الدسوقى ، السياسات التنموية وأثارها على التنمية البشرية في ماليزيا ، مجلة البحوث التجارية ، مصر ، جامعة الزقازيق – كلية التجارة ، مج ٣٩ ، ع١ ، ٢٠١٧ , ص٢١٠.

٢١ هدى ميتيكس , مصدر سبق ذكره , ص٢١٤.

٢٢ بن عبدالعزيز سفيان , بن عبدالعزيز سمير , التنمية الاقتصادية في ماليزيا ، تجربة إسلامية رائدة , مجلة البدر , الجزائر , جامعة بشار , العدد ١٢ , ٢٠١٠, ص١٦٨ .

٢٣ هدى ميتيكس , مصدر سبق ذكره, ص٢١٥ .

٢٤ ناصر يوسف، دينامية التجربة اليابانية في التجربة المشتركة. دراسة مقارنة بالجزائر وماليزيا ، ط ١ ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١٠ ،, ص٢٣٣.

٢٥ المصدر نفسه , ص٢٧٨ .

٢٦ محمود عبدالفضيل، مصدر سبق ذكره ص١٢٦ .

٢٧ المصدر نفسه , ص٤٩ .

٢٨ عطا الله سليمان، اسراء كاظم، المقومات الاقتصادية لماليزيا واثرها في قوة الدولة، لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة واسط، كلية الاداب، العدد ١١، السنة ٢٠١٣،ص١٣ .

٢٩ العملة الوطنية لماليزيا ويرمز لها rm، (الدولار الأمريكي = ٤,١ رينجت) الأمم المتحدة , مصدر سبق ذكره, ص٢٢٨.

٣٠ لبنى عبدالفتاح الدسوقى , مصدر سبق ذكره , ص٢١٧ .

٣١ مهدي إسماعيل , تجارب دولية في الخصخصة : دروس من تجارب ماليزيا ونيوزيلاندا والمكسيك , مجلة العلوم الاجتماعية , الكويت , جامعة الكويت – مجلس النشر العلمي , العدد ٢ , ١٩٩٦ , ص١٣٣ .

٣٢ نوال عبدالمنعم بيومي , مصدر سبق ذكره, ص٥٤ .

٣٣ كاملي زهيرة , التجربة الاقتصادية والتنمية المستدامة في ماليزيا , ابعاد التجربة التنموية في ماليزيا , ط١, المانيا برلين , المركز العربي الديمقراطي , ٢٠١٩,ص١٠٤ .

٣٤ ناصر يوسف , مصدر سبق ذكره , ص٢٢٥.

٣٥ بهاء أنور حبش , تعقب الأداء الاقتصادي في ماليزيا في ضوء تغيير أساليب التعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر , مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية , **جامعة تكريت - كلية الإدارة والاقتصاد , المجلد ٤ العدد ١١ , ٢٠٠٨ , ص١٠٦ .**

٣٦ كاملي زهيرة , مصدر سبق ذكره ,ص١٠٧ .

٣٧ بن عبدالعزيز سفيان , بن عبدالعزيز سمير , مصدر سبق ذكره, ص١٦٨.

٣٨ فطيمة حاجي , تجربة ماليزيا في تحسين مناخ الاستثمار ومدى استفادة الجزائر من هذه التجربة , مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية , الجزائر , مؤسسة كنوز الحكمة للنشر و التوزيع , العدد ٤ , ٢٠١٤ , ص١٥٢ .

٣٩ بدري احمد أبو الحسن , خبرات بعض دول جنوب شرق آسيا في تطبيق نظام الاعتماد بمؤسسات التعليم الجامعي وامكان الافادة منها بجمهورية مصر العربية , مجلة كلية التربية بالفيوم , مصر , جامعة الفيوم - كلية التربية , العدد ٦ , ٢٠٠٧ , ص١٩٦ .

٤٠ رجاء إبراهيم سليم , تجربة التعليم في ماليزيا , الإسلام الحضاري (النموذج الماليزي) , ط٢, الامارت العربية , دبي , مركز المسبار للدراسات والبحوث , السنة ٢٠١١ , ص٢٥٠ - ص٢٥١ .

٤١ انس مالك عواد , مصدر سبق ذكره ,ص٦٠

٤٢ بوزرب خير الدين , تجربة التنمية المستدامة في ماليزيا الجهود المبذولة والنتائج المتحققه, ابعاد التجربة التنموية في ماليزيا , ط١, المانيا برلين , المركز العربي الديمقراطي , ٢٠١٩,ص١٣٧.

٤٣ كتيب الاحصاءات العالمية لعام ٢٠١٩ ، نيويورك ، منشورات الأمم المتحدة ، ٢٠١٩, ص٢٢٨.

٤٤ كتيب الاحصاءات العالمية, مصدر سبق ذكره , ص٢٢٨.

٤٥ انس مالك عواد، الحكم الرشيد والتنمية في ماليزيا (٢٠٠٢-٢٠١٨) الأردن، عمان، جامعة ال البيت، معهد بيت الحكمة، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠١٩،,ص٦٢.

٤٦ عارف التير , تنمية الموارد البشرية في ليبيا من خلال إعادة هيكلة نظام التعليم الأساسي : كوريا - الجنوبية - سنغافورة - ماليزيا نموذجاً , مجلة العلوم الإقتصادية والسياسية , ليبيا , جامعة الزيتونة - كلية الإقتصاد والعلوم السياسية - بني وليد , العدد ٣, ٢٠١٤ , ص٢٣٠

٤٧ ناصر يوسف , مصدر سبق ذكره , ص٢٤٢.

٤٨ علي احمد درج , التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربياً , مجلة جامعة بابل العلوم الصرفة والتطبيقية , المجلد ٢٣ العدد٣ , ٢٠١٥ , ص١٣٦٦.

٤٩ المصري بلال محمد , الهندسة الاقتصادية الماليزية في القضاء على الفقر والبطالة « دروس مستفادة للاقتصاد الفلسطيني» , مجلة البشائر الاقتصادية , الجزائر , جامعة بشار , العدد ٣ , ٢٠١٧ , ص١١٩ ص١٢٠.

٥٠ علي احمد درج , مصدر سبق ذكره , ص١٣٧٦.

٥١ كتيب الاحصاءات العالمية, مصدر سبق ذكره , ص٢٢٨.

٥٢ انس مالك عواد , مصدر سبق ذكره,ص٦٩ .

٥٣ مختار بونقاب , دراسة التجربة الماليزية في مجال محاربة ظاهرة البطالة (الدروس المستفادة), في الملتقى الوطني الرابع حول: سياسات التشغيل والتقليل من البطالة في الجزائر , الجزائر .جامعة الشادلي بن جديد, ٢٠١٧، ص٩ .

٥٤ ماهر جبار الخليلي , سياسة الإسكان في ماليزيا وإمكانية الإفادة منها , مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية , جامعة الكوفة , كلية الإدارة والاقتصاد , عدد خاص بمؤتمر الإسكان, ٢٠١٥ , ص٢٣٣ – ص٢٣٤.

٥٥ انس مالك عواد, مصدر سبق ذكره ,ص٧٠.

٥٦ حسين العلمي، دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة- دراسة مقارنة بين ماليزيا، تونس، الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، ٢٠١٣، ص ٩٩

انس مالك عواد, مصدر سبق ذكره ,ص٧١.

٥٧ للمزيد ينظر الى موقع مستودع فحص وإصلاح وتجديد الطائرات(AIROD) على الرابط الالكتروني:

http//:www.airod.com.my./

٥٨ للمزيد ينظر الى موقع شركة بوستيد للصناعات الثقيلة على الرابط الالكتروني :

https//:www.bhic.com.my./

٥٩ للمزيد ينظر الى موقع مجلس صناعة الدفاع والأمن الماليزي على الرابط الالكتروني :

http//:mides.mod.gov.my./

٦٠ خويلدات صالح . طرايش معمر , قوة تنويع محفظة الاستثمار بدون نفط، التجربة الماليزية , مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي , الجزائر , جامعة المسيلة , العدد ١, ٢٠١٧ , ص٧٩.

٦١ جلال حسن، التجربة الماليزية في مجال التنمية المستدامة، في كتاب التنمية التنموية في ماليزيا، ط ١، المانيا برلين، المركز العربي الديمقراطي، ٢٠١٩, ص١٧٠.

٦٢ علي احمد درج , مصدر سبق ذكره , ص١٣٧٠ .

٦٣ خويلدات صالح طرايش معمر, مصدر سبق ذكره , ص٩٠ .

٦٤ بوزرب خير الدين , مصدر سبق ذكره,ص١٣٧ .

٦٥ سمير عبدالرسول , مهاتير محمد : الأنموذج و التجربة , بحوث اقتصادية عربية , بيروت , مركز دراسات الوحدة العربية , العدد ٤٣ , ٢٠٠٨, ص٨٩ .

٦٦ كتيب الاحصاءات العالمية, مصدر سبق ذكره , ص٢٢٨.

٦٧ ناصر يوسف , مصدر سبق ذكره , ص٢٤١.

٦٨ كتيب الاحصاءات العالمية, مصدر سبق ذكره , ص٢٢٨.

٦٩ ناصر يوسف , مصدر سبق ذكره , ص٢٤١.

٧٠ خويلدات صالح . طرايش معمر ,مصدر سبق ذكره, ص٧٩.

٧١ كتيب الاحصاءات العالمية, مصدر سبق ذكره , ص٢٢٨.

٧٢ سامية مقعاش , قياس العلاقة بين التمويل الأجنبي والنمو الاقتصادي في ماليزيا خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٤. , مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية , الجزائر , جامعة أم البواقي , العدد ٩ , ٢٠١٨ , ص٥٩٤ - ص٥٩٥.

٧٣ عرقوب خديجة , مقومات نجاح السياحة الحلال في ماليزيا , مجلة البشائر الاقتصادية , الجزائر , كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية , العدد ١ ,٢٠١٨,ص٨٠.

٧٤ كتيب الاحصاءات العالمية, مصدر سبق ذكره , ص٢٢٨.

٧٥ عرقوب خديجة , المصدر السابق,ص٨٠.

٧٦ نوال عبدالمنعم بيومي , مصدر سبق ذكره, ص٨٠.

٧٧ عطا الله سليمان , مصدر سبق ذكره , ص١٣.

٧٨ كتيب الاحصاءات العالمية, مصدر سبق ذكره , ص٢٢٨.

٧٩ Global Peace Index ٢٠٢٠, Australia, Institute for Economics and Peace,٢٠٢٠, p٨ ,at https://www.economicsandpeace.org/.